

كتاب الحدود

الحدود جمع حد ، والحد في الأصل المنع ، ومنه قيل للبوابة حدا ، لمنعه الداخل والخارج إلا بإذن ، وسمي الحديد حديدا للامتناع به ، أو لامتناعه على من يحاوله ، والحد عقوبة تمنع من الوقوع في مثله^(١) ، وحدود الله محارمه . قال سبحانه وتعالى ﴿ **تلك حدود الله فلا تقربوها** ﴾^(٢) وما قدره كجعل الطلاق ثلاثا ، ونحو ذلك ، قال سبحانه ﴿ **تلك حدود الله فلا تعتدوها** ﴾^(٣) ولعل تسمية المحارم حدودا ، وكذلك المقدرات إشارة إلى المنع من قربان ذلك أو تجاوزه والله أعلم .

قال : وإذا زنى الحر المحصن أو الحرة المحصنة جلدا ورجما حتى يموتا ، في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله - رحمه الله - والرواية الأخرى : يرجمان ولا يجلدان .

ش : الزنا مما علم تحريمه من دين الله بالضرورة ، وقد شهد له قوله سبحانه ﴿ **ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء**

(١) هكذا وقع في النسخ وفيه نقص ، وقد عرفه الفقهاء بأنه عقوبة مقدرة شرعا في معصية ، لتمنع من الوقوع في مثلها . هكذا في المنتهى وشرحه ، والإقناع وشرحه ، والغاية وشرحها ، في أول كتاب الحدود ، وعرفه البرهان في المبدع ، والمرداوي في الإنصاف بتعريف الزركشي ، وكأنهما تبعاه في ذلك .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٨٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٢٩ .

سيلا ﴿^(١) وقوله سبحانه ﴿والذين لا يدعون مع الله إلها
 آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ،
 ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب يوم
 القيامة﴾ ^(٢) وقوله تعالى ﴿ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها
 وما بطن﴾ ^(٣) .

٣١٠٤ - وعده النبي - ﷺ - في السبع الموبقات ، وجعله من أعظم
 الذنب ^(٤) .

إذا تقرر ذلك (فالرواية الأولى) اختيار أبي بكر عبد
 العزيز ، ونصبها الشريف وأبو الخطاب في خلافهما ،
 وصححها الشيرازي ، لقول الله تعالى ﴿الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ . الآية ^(٥) وهذا عام في
 البكر والثيب ثم قد ورد رجم المحصن في سنة رسول الله -
 ﷺ - بلا ريب ، وفعله خلفاؤه من بعده ، بل وفي الكتاب
 العزيز .

٣١٠٥ - قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : سمعت عمر - رضي الله
 عنه - وهو على منبر رسول الله - ﷺ - يقول : إن الله بعث

(١) سورة الإسراء ، الآية ٣٢ .

(٢) سورة الفرقان ، الآية ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية ١٥١ .

(٤) هكذا ذكر الشارح ، ويريد حديث أبي هريرة في قوله ﷺ « اجتنبوا السبع الموبقات » وهو
 حديث متفق عليه ، لكن لم يذكر فيه الزنا ، وذكر فيه قذف المحصنات ، وأما جعله من أعظم
 الذنب فروى البخاري ٤٤٧٧ ، ٤٧٦١ ، ٦٨١١ ومسلم ٧٩/٢ عن أبي وائل ، عن أبي مسرة عمرو بن
 شرحبيل ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : سألت رسول الله ﷺ أي الذنب أعظم ؟ قال « أن تجعل
 لله ندا وهو خلقك » قلت : ثم أي ؟ قال « أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك » قلت : ثم أي ؟
 قال « أن تزاني حليلة جارك » .

(٥) سورة النور الآية ٢ .

محمدا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها ووعيناها ، ورجم رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ورجمنا بعده ، فأخشى إن طال بالناس زمن أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله . فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله في كتابه ، فإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى ، إذا أحصن من الرجال والنساء ، إذا قامت البينة ، أو كان الحبل أو الاعتراف ، وإيم الله لولا أن يقول الناس زاد في كتاب الله لكاتبها.. متفق عليه^(١) ، وإذا ورد رجم الثيب في الكتاب وفي السنة ، وورد الجلد في الكتاب ، وهو يعمه ويعم غيره ، وجب الجمع بينهما ، وقد أشار علي - رضي الله عنه - والله أعلم إلى ذلك .

٣١٦ - ففي البخاري عن الشعبي أن عليا - رضي الله عنه - حين رجم المرأة ضربها يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة ، وقال : جلدتها بكتاب الله ، ورجمها بسنة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -^(٢) .

(١) هو في صحيح البخاري ٢٤٦٢ ، ٦٨٣٠ ومسلم ١٩١/١١ من طريق الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس به مختصراً ومطولاً ، ورواه أيضاً أحمد ٤٠/١ وأبو داود ٤٤١٨ والترمذي ٧٠٠/٤ برقم ١٤٦٣ والشافعي كما في البدائع ١٩١/٢ وعبد الرزاق ١٣٣٢٩ وغيرهم ، من طرق عن الزهري به ، ورواه أحمد ٢٣/١ والمرزوقي في السنة ٩٩ من طريق يوسف بن مهران ، عن ابن عباس بنحوه ، وقد تقدم بعضه برقم ٢٧٩٢ .

(٢) وهو في صحيح البخاري ٦٨١٢ من طريق سلمة بن كهيل ، عن الشعبي وهو عامر بن شراحيل ، أن عليا حين رجم المرأة ضربها يوم الخميس . إلخ ، ورواه أيضاً أحمد ٩٣/١ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ١٤١ والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ١٠١٤٨ وعبد الرزاق ١٨٨٥٠ والحاكم ٣٦٥/٤ والطحطاوي في الشرح ١٤١/٣ وأحمد في فضائل الصحابة ١٢٣٣ والمرزوقي في السنة ٩٩ والدارقطني في السنن ١٢٢/٣ وفي اللعل ٤٤٤ ، ٤٤٩ والبيهقي ٢٢٠/٨ وغيرهم من طرق عن الشعبي بنحوه ، ورواه أحمد ١١٦/١ برقم ٩٤١ عن إسماعيل بن سالم ، عن الشعبي ، قال : أتني علي بزنا محصن فجلده يوم الخميس مائة جلدة ، ثم رجمه يوم الجمعة ، فقبل له : جمعت عليه حدين . فذكره ، ورواه الحاكم ٣٦٤/٤ من طريق الأعمش ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن عبد الله

٣١٠٧ - مع أن في صحيح مسلم ، وسنن أبي داود والترمذي عن عبادة ابن الصامت - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال « خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ، ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم »^(١) وما يعترض على هذا من أن النبي - ﷺ - لم يجلد ليس بنص صريح ، إذ غايته أنه لم ينقل أنه جلد ، وعدم النقل لا يدل على العدم .

(والرواية الثانية) هي أشهر الروایتين عن الأثرم ، واختارها ابن حامد ، ونصرها الجوزجاني والأثرم في متنهاهما^(٢) .

٣١٠٨ - لأن النبي - ﷺ - رجم ماعزا والغامدية ، وامرأة من جهينة ، ورجلا وامرأة من اليهود^(٣) ، ولم ينقل - مع كثرة الروايات التي

قال : ما رأيت رجلا قط أشد رمية من علي رضي الله عنه ، أتى بامرأة من همدان يقال لها شراحة ، فجلدها مائة ، ثم أمر برجمها ، فأخذ علي آجرة فرماها بها ، فما أخطأ أصل أذنها . ثم ذكره ، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

(١) هو في صحيح مسلم ١٨٨/١١ وسنن أبي داود ٤٤١٥ والترمذي ٧٠٥/٤ برقم ١٤٦٨ من طريق حطان بن عبد الله الرقاشي ، عن عبادة ، ورواه أيضا أحمد ٣١٣/٥ ، ٣١٧ ، والشافعي كما في البدائع ، ١٩٤/٢ والطيبالسي كما في المنحة ١٥١٤ والدارمي ١٨١/٢ وابن الجارود ٨١٠ وعبد الرزاق ١٣٣٥٩ وابن أبي شيبة ٨٠/١٠ وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ برقم ٢٤٠ والطحاوي في المشكل ٩٢/١ والشرح ١٣٤/٣ ، ١٣٨ ، والمروزي في السنة ٩٣ ، ٩٥ وابن جرير في تفسير سورة النساء برقم ٨٨٠٥ - ٨٨١١ والبيهقي ٢١٠/٨ والطبراني في الأوسط ١١٦٢ وابن حزم في المحلى ١١٤/١٣ ، ٢٠١ من طرق عن حطان عنه ، وعن الحسن عنه ، ورواه عبد الرزاق ١٣٣٠٨ عن الحسن مرسلا ، ولفظه قال : أوحى إلى النبي ﷺ ثم قال « خذوا خذوا » فذكره ، قال : وكان الحسن يفتي به ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٣٧٠ عن سلمة بن المحبق مرسلا ، ثم قال : قال أبي : هذا خطأ ، إنما رواه الحسن عن حطان عن عبادة .

(٢) يعني بهذه الرواية الاقتصار على الرجم ، وقدمها أبو محمد في المقنع ٤٥٢/٣ والكافي ٢٠٧/٣ والمنذني ١٦٠/٨ وابن مفلح في الفروع ٦٧/٦ وأبو البركات في المحرر ١٥٢/٢ ورجحه البرهان في المبدع ٦١/٩ والمرداوي في الإنصاف ١٧٠/١٠ وقد روى عبد الرزاق ١٣٣٥٧ عن إبراهيم النخعي ، قال : ليس على المرجوم جلد ، بلغنا أن عمر رجم ولم يجلد . ثم روى عن الزهري أنه كان ينكر الجلد مع الرجم .

(٣) حديث ماعز رواه البخاري ٦٨١٤ ، ٦٨١٥ ، ٦٨٢٠ ، ٦٨٢٣ ومسلم ١٩٢/١١ عن أبي هريرة وجابر وابن عباس وغيرهم ، وحديث الغامدية في صحيح مسلم ٢٠١/١١ وغيره عن بريدة ، وحديث

يبلغ مجموعها التواتر المعنوي بلا ريب - أنه - ﷺ -
جلدهم .

٣١٠٩ - وقال « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » .
متفق عليه^(١) ، ولم يأمر بجلدها ، وهذا يبين أن هذا هو آخر
الأمرين من رسول الله - ﷺ - ، وقد أشار إلى هذا أحمد ،
قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يقول في حديث عبادة - رضي
الله عنه - : إنه أول حد نزل ، وإن حديث ماعز بعده - رجمه
رسول الله - ﷺ - ولم يجلده ، وعمر - رضي الله عنه - رجم
ولم يجلد ؛ وكذلك نقل إسماعيل بن سعيد نحو هذا^(٢) ،
والذي في الآية الكريمة يحمل على البكر .

٣١١٠ - وقد ورد في أبي داود في رواية - قال أبو السعادات : ذكرها
رزين - عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : أول ما كان
الزنا في الإسلام أخبر رسول الله - ﷺ - فأنزل الله تعالى
﴿ واللاقي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ ﴿ واللذان يأتيناها
منكم فأذوهما ، فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما ﴾ ثم نزل
بعد ذلك ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة ﴾ ثم نزلت آية الرجم في النور ، فكان الأول للبكر ، ثم
رفعت آية الرجم من التلاوة ، وبقي الحكم بها^(٣) ، وهذا إن
ثبت فيه جمع بين الأدلة .

الجهنية رواه مسلم ٢٠٤/١١ وغيره عن عمران بن حصين ، وحديث اليهوديين عند البخاري ٦٨١٩
ومسلم ٢٠٨/١١ عن ابن عمر .

(١) هو في صحيح البخاري ٦٨٢٧ ومسلم ٢٠٥/١١ عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني به مطولا .
(٢) نقله أبو محمد في المغني ١٦٠/٨ عن الأثرم ، أحمد بن محمد بن هاني ، وعن إسماعيل بن
سعيد ، وهو الشانجي .

(٣) رواية أبي داود في سننه برقم ٤٤١٣ عن ابن عباس ، ذكر آية النساء إلى قوله ﴿ أو يجعل الله لهن
سيلا ﴾ ثم قال : وذكر الرجل بعد المرأة ، ثم جمعهما فقال ﴿ واللذان يأتيناها منكم ، إلى قوله

٣١١١ - وقد عمل على ذلك عمر وعثمان - رضي الله عنهما - فرجما ، ولم ينقل أنهما جلد (١) .

وتقييد الخرقى بالحر والحره ليخرج العبد والأمة ، وسيأتي إن شاء الله تعالى حدهما ، وتقييد الحر بالمحصن والحره بالمحصنة ليخرج غير المحصن كما سيأتي ، ولا نزاع في أن الإحصان شرط في الرجم ، وقد شهد لذلك حديث عبادة وحديث عمر - رضي الله عنهما .

٣١١٢ - وقول النبي - ﷺ - « لا يحل دم امرء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله إلا بإحدى ثلاث ، الثيب الزاني » وفي رواية « أو زنا بعد إحصان » الحديث .. وقد تقدم ذلك (٢) .

٣١١٣ - وفي قصة ما عزر أنه قال له : « أحصنت ؟ » قال : نعم . فأمر به فرجم (٣) . والإحصان قد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب النكاح ، فلا حاجة إلى إعادته .

﴿ فأعرضوا عنهما ﴾ فنسخ ذلك بآية الجلد فقال ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ وأما هذه الرواية فهي في جامع الأصول ٤٩٧/٣ بعد رواية أبي داود السابقة برقم ١٨١١ ولم أجده في غير جامع الأصول بهذا السياق ، وقد روى ابن جرير في تفسير الآية من سورة النساء برقم ٨٧٩٧ عن ابن عباس قوله ﴿ واللّاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ﴾ فكانت المرأة إذا زنت حبست في البيت حتى تموت ، ثم أنزل الله ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ فإن كانا محصنين رجما ، ثم روى عنه قال : فقد جعل الله لهن سبيلا ، وهو الجلد والرجم .

(١) تقدم أنفا كلام عمر في آية الرجم ، وفيه قوله : ألا وإن الرجم حق على من زنا إذا أحصن ، وقد تقدم أيضا قول إبراهيم النخعي : بلغنا أن عمر رجم ولم يجلد . وروى ابن أبي شيبة ٨١/١٠ عن ابن سيرين قال : كان عمر يرمم ويجلد ، وكان علي يرمم ويجلد . وروى الطحاوي في الشرح ١٤٠/٣ عن أبي واقد الليثي قصة امرأة زنت ، فأمر بها عمر فرجمت ولم يذكر جلدًا ، وروى ابن حزم في المحلى ١٩٦/١٣ من طريق وكيع ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الزهري أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما رجما ولم يجلدا . ثم روى عن وكيع ، عن عبد الله بن عمر العمري ، عن نافع عن ابن عمر ، أن عمر رجم ولم يجلد ، ولم أجد عن عثمان في ذلك نقلا مستندا .

(٢) تقدم هذا الحديث بروايته برقم ٣٦١٢ ، ٣٦١٣ عن ابن مسعود وعثمان .

(٣) ما عزر هو الأسلمي ، وقد روى حديثه أبو هريرة وجابر ، وابن عباس ، وأبو سعيد وبريدة ، وغيرهم ، وأغلبها في الصحيحين كما ذكرنا آنفا .

(تبييه) الزنا الفاحشة يمد ويقصر ، فالقصر لأهل
 الحجاز ، والمد لأهل نجد ، أنشد ابن سيده :
 أما الزناء فإني لست قاربه
 والمال بيني وبين الخمر نصفان^(١)
 والزاني من أتى الفاحشة ، وسيأتي كلام الخرقى إن شاء الله
 تعالى فيه ، والله أعلم .

قال : ويفسلان ويكفنان ، ويصلى عليهما ، ويدفنان .
 ش : أما التفسيل والتكفين والدفن فاتفاق ، حكاه أبو
 محمد^(٢) .
 ٣١١٤ - وقال أحمد : سئل علي - رضي الله عنه - عن شراحة - وكان
 رجمها - فقال : اصنعوا بها ما تصنعون بموتاكم ؛ وصلى علي
 - رضي الله عنه - على شراحة^(٣) ، وأما الصلاة فهي أيضا قول
 الأكثرين .

(١) ابن سيده هو أبو الحسن ، علي بن إسماعيل المرسي الأندلسي ، اللغوي المشهور ، صاحب
 المحكم والمخصص ، مات سنة ٤٥٨ كما في وفيات الأعيان رقم ٤٤٩ وهذا البيت ذكره ابن منظور
 في لسان العرب ، مادة « زنا » عن اللحياني ، وذكره الزبيدي في شرح القاموس عن ابن سيده ، ولم
 أجده في المخصص ، ولعله في المحكم لكن لم يطبع آخره ، وقد ذكر الكلمة في المخصص
 ١٧/١٦ فقال : والزنا يمد ويقصر ، قال الله تعالى ﴿ ولا تقربوا الزنا ﴾ وقال الفرزدق فمد :
 أبا خالد من يزن يعرف زناؤه ومن يشرب الخمر طوم يصبح مسكرا
 وهذا البيت أنشده الجوهري وغيره في هذه المادة .

(٢) قال في المغني ١٦٦/٨ : لا خلاف في تفسيلهما ودفنهما .
 (٣) هكذا أورده أبو محمد ههنا ، وقد روى عبد الرزاق ١٣٣٥٣ في قصة رجم علي لهذه المرأة عن
 الشعبي قال : لما رجم علي شراحة جاء أولياؤها فقالوا : كيف تصنع بها ؟ فقال : اصنعوا بها ما
 تصنعون بموتاكم . يعني من الغسل ، والصلاة عليها ، ورواه البيهقي ٢٢٠/٨ عن الشعبي وفيه قال :
 افعلوا بها ما تفعلون بموتاكم . وقد روى أبو يوسف في الآثار ٧١٩ قصة ماعز عن بريدة وفيه : فكلموا
 النبي ﷺ فيه فقال « افعلوا به كما تفعلون بموتاكم ، من الكفن والصلاة عليه » وقصة رجم علي
 لهذه المرأة عند ابن أبي شيبة ٨٢/١٠ ، ٨٨ ، والطحاوي في المشكل ٥/٣ وغيرهما وقد تقدمت قريبا .

٣١١٥ - لما روى عمران بن حصين - رضي الله عنه - أن امرأة من جهينة أتت النبي - ﷺ - وهي حبلى من الزنا ، فقالت : يا رسول الله أصبت حدا فأقمه علي ، فدعا نبي الله - ﷺ - - وليها فقال « أحسن إليها ، فإذا وضعت فأتني بها » ففعل ، فأمر بها نبي الله - ﷺ - فشدت عليها ثيابها ، ثم أمر بها فرجمت ، ثم صلى عليها ، قال عمر : أتصلي عليها وقد زنت ؟ فقال رسول الله - ﷺ - « لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل » رواه مسلم وأبو داود والترمذي^(١) .

٣١١٦ - وفي مسلم أيضا وسنن أبي داود ، من حديث بريدة في قصة ماعز والغامدية قال : ثم أمر بها فصلي عليها ودفنت^(٢) .

٣١١٧ - وما في الصحيح من حديث ابن عباس ، ومن حديث جابر رضي الله عنهم أن النبي - ﷺ - لم يصل على ماعز^(٣) ،

(١) هو في صحيح مسلم ٢٠٤/١١ وسنن أبي داود ٤٤٤٠ والترمذي ٧٠٧/٤ برقم ١٤٦٩ من طريق يحيى بن أبي كثير ، عن أبي قلابة الجرمي ، عن عمه أبي المهلب ، عن عمران به ، ورواه أيضا أحمد ٤٢٩/٤ والنسائي ٦٣/٤ وابن أبي شيبة ٨٧/١٠ والطيالسي ١٥٢٤ والدارمي ١٨٠/٢ وعبد الرزاق ١٣٣٤٨ والطبراني في الكبير ١٩٧/١٨ برقم ٤٧٤ - ٤٧٦ والطحاوي في المشكل ١٧٧/١ والدارقطني ١٠١/٣ ، ١٢٧ ، والبيهقي ٢١٧/٨ وابن حزم ١٨/١٣ من طرق عن يحيى به نحوه .

(٢) هو في صحيح مسلم ٢٠٢/١١ وسنن أبي داود ٤٤٤٢ من طريق بشير بن المهاجر ، عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه به مطولا ، ورواه أيضا أحمد ٣٤٨/٥ والدارمي ١٧٩/٢ وابن أبي شيبة ٧٣/١٠ ، ٨٥ ، ٨٦ والبيهقي ٢١٨/٨ من طرق عن بشير به نحوه ، واستدركه الحاكم ٣٦٢/٤ وقال : صحيح على شرط مسلم . وقد عرفت أنه عند مسلم ، ورواه الطحاوي في المشكل ١٧٩/١ عن علقمة ، عن ابن بريدة عن أبيه به .

(٣) لم أحده في الصحيحين ولا في أحدهما هكذا ، فأما حديث ابن عباس فرواه البخاري ٦٨٢٤ عن عكرمة عنه قال : لما أتني بماعز النبي ﷺ قال له « لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت ؟ » قال : لا ... فعند ذلك أمر به فرجم . ورواه مسلم ١٩٦/١١ عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، وفيه :

فقضية عين ، - - يحتمل أن النبي - ﷺ - لم يحضره ، أو اشتغل عنه لعارض ، أو غير ذلك ، ولأن عموم « صلوا على من قال لا إله إلا الله »^(١) يدخل فيه من مات بحد .

قال : وإذا زنى الحر بالبكر جلد مائة جلدة ، وغرب عاما .
ش : أراد بالبكر من لم يحصن ، وإنما عبر بالبكر اتباعا للفظ الحديث ، وقد حصل اتفاق العلماء والله الحمد على الجلد ، بشهادة الكتاب والسنة بذلك ، وجمهورهم أيضا على القول بالتغريب ، لحديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - المتقدم .

٣١١٨ - وعن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني - رضي الله عنهما - قالوا : جاء أعرابي إلى النبي - ﷺ - وهو جالس ، فقال : يارسول الله أنشدك الله ألا قضيت لي بكتاب الله . فقال الخضم الآخر - وهو أफقه منه - : نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لي ، فقال النبي - ﷺ - « قل » قال : إن ابني كان عسيفا على هذا ، فزني بامرأته ، وإني أخبرت أن على ابني

فشهد أربع شهادات ثم أمر به فرجم وكذا رواه الترمذي ٦٩٢/٤ وغيره ولم يذكر الصلاة عليه ، لكن رواه أبو داود ٤٤٢١ من طريق خالد الحذاء ، عن عكرمة وفيه : فانطلق به فرجم ولم يصل عليه . وأما حديث جابر فرواه البخاري ٦٨٢٠ عن محمود بن غيلان ، عن عبد الرزاق ، عن معمر عن الزهري ، عن أبي سلمة عن جابر ، وفيه : فرجم حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيرا وصى عليه . وذكر البخاري أن الصلاة عليه تفرد بها معمر ، وذكر الحافظ في الفتح ١٣٠/١٢ أن أكثر من عشرة رواة روه عن عبد الرزاق ، فخالفوا محمودا ، منهم من سكت عن ذكر الصلاة عليه ، ومنهم من صرح بنفيها ، والحديث رواه عبد الرزاق ١٣٣٣٧ وأحمد ٣٢٣/٣ والترمذي ٦٩٥/٤ برقم ١٤٦١ من طريق معمر به ، وفيه : فقال له خيرا ولم يصل عليه . وقد روى عبد الرزاق ١٣٣٣٩ عن أبي أمامة بن سهل قصة ماعز وفيها : فقيل : يارسول الله تصلي عليه ؟ قال « لا » فلما كان الغد صلى الظهر فلما انصرف قال « صلوا على صاحبكم » فصلى عليه النبي ﷺ والناس .
(١) سبق تخريج هذا الحديث برقم ٣٠٥٨ .

النص ، وهو ﴿ الزانية والزاني ﴾ . الآية ، والزيادة على النص نسخ ، والكتاب لا ينسخ بالسنة - ممنوع ، أما (أولا) فلأن النص ليس فيه تعرض لنفي التغريب إلا من جهة المفهوم ، والحنفي لا يقول به^(١) ، وبالاتفاق متى عارض المفهوم نص قدم عليه ، وأما (ثانيا) فإننا لا نسلم أن الزيادة على النص نسخ ، كما هو مقرر في موضعه ، وأما (ثالثا) فإننا لا نسلم أيضا أن النسخ لا يحصل بالسنة ، بل يحصل بالسنة ، وإن كانت آحادا ، على رواية اختارها فحل الفقهاء أبو الوفاء ابن عقيل^(٢) والله أعلم .

قال : وكذلك المرأة .

ش : يعني أنها تجلد ، ولا نزاع في ذلك ، لنص الكتاب ، وتغرب ، وهو أيضا قول الأكثرين ممن قال بالتغريب ثم ، وعليه

الحاكم : صحيح على شرطهما . ووافقه الذهبي ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٣٨٢ عن أبي كريب عن ابن إدريس ، عن عبيد الله ، عن نافع عن ابن عمر به مرفوعا ، وقال : قال أبي : هذا خطأ ، رواه قوم عن ابن إدريس عن عبيد الله عن نافع مرسلا ، وقد رواه ابن حزم ١٣ / ١١١ من طريق النسائي عن أبي كريب به متصلا مرفوعا ، وذكره الحافظ في البلوغ ١٢٤٣ وعزاه للترمذي قال : ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه .

(١) وذلك أن الحنفية ينكرون تغريب الزاني ، ويحملون ما في هذه الأحاديث من التغريب على أنه كان تأديبا ، لرفع الفساد ، لا حدا ، وقد بالغ في ذلك الطحاوي في الشرح ٣ / ١٣٤ وابن الترمكمانى في الرد على البيهقي ٨ / ٢٢٢ وقد ناقشهم الزركشي ههنا ، وذكر أنهم لا يقولون بالمفهوم ، والمراد به مفهوم المخالفة ، فإنهم ينكرونه كما في التوضيح لصدر الشريعة ١ / ٢٧٢ وتيسير التحرير للأمير بادشاه ١ / ١٠١ وغيرها .

(٢) هذه مسائل أصولية ، وفيها خلاف قديم بين العلماء ، فذهب الجمهور إلى أن الزيادة على النص ليست نسخا ، وقال الحنفية : هي نسخ . وذكرت المسألة في كتاب التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب ٢ / ٣٩٨ ومسودة آل تيمية ٢٠٧ والمستصفي للغزالي ١ / ١٧١ والأحكام للآمدي ٣ / ١٧٠ . وأما نسخ القرآن بالسنة فالجمهور على المنع ، حتى ولو متواترا ، وأجاز ذلك بعض الحنابلة وغيرهم ، وأجازة ابن عقيل الحنبلي بالآحاد ، كما في مسودة آل تيمية ٢٠٢ والتمهيد لأبي الخطاب ٢ / ٣٨٢ والأحكام للآمدي ٣ / ١٥٣ والمستصفي ١ / ٨٠ وغيرها .

المعول في المذهب ، لعموم حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - ولأن ما كان حدا في حق الرجل كان حدا في حق المرأة كسائر الحدود ، واختار أبو محمد في مغنيه أنها لا تغرب ، كقول مالك ، وله في كتبه الثلاثة احتمال بسقوطه إذا لم تجد محرما .^(١)

٣١٢٠ - ومدركهما قوله - عليه السلام - « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم »^(٢) ولأن تغريبها بدون محرم تضييع لها ، ومعه يفضي إلى نفي من لا ذنب له ، وإن كلفت بأجرته فذلك زيادة على عقوبتها بما لم يرد الشرع به .

(تبييه) شرط التغريب أن يكون إلى مسافة القصر في الجملة ، إذ ما دونها في حكم المقيم ، قال أبو محمد : ويحتمل كلام أحمد في رواية الأثرم أنه لا يشترط ذلك ، لقوله : ينفي من عمله إلى عمل غيره .^(٣) ولا تفريع على هذا ، أما على المذهب فالرجل ينفي إلى مسافة القصر بلا ريب ، وكذلك المرأة إذا كان معها محرما ، ومع تعذره هل تنفي إلى مسافة القصر لما تقدم ، أو إلى ما دونها ، لحديث « لا تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم » ؟ على روايتين ، هذه طريقة القاضي في

(١) ذكر في المغني ٨ / ١٦٧ قول مالك والأوزاعي : يغرب الرجل دون المرأة ، لأن المرأة تحتاج إلى حفظ وصيانة ، وتغريبها بلا محرم إغراء لها وتضييع لها . الخ ، وفي الكافي ٣ / ٢١٥ : ولا تغرب المرأة إلا مع ذي محرم ويحتمل سقوط النفي ههنا ، لثلا يفضي إلى إغرائها بالفجور . وهكذا ذكر في المنتع ٣ / ٣٥٤ ولم يصرح به في العمدة ٥٥٧ لكن يفهم من عموم كلامه .

(٢) سبق هذا الحديث برقم ١٤٢١ - ١٤٢٣ عن أبي سعيد وابن عمر ، وأبي هريرة .

(٣) ذكر في المغني ٨ / ١٦٨ تغريب الرجل إلى مسافة القصر ، والمرأة إلى دون ذلك ، ثم ذكر هذا الأثر عن أحمد ، وهكذا ذكر في الكافي ٣ / ٢١٤ وغيره .

الروایتین ، وأبي محمد في المغني ، وجعل أبو الخطاب في الهداية الروایتین فيها مطلقا ، سواء نفيت مع محرّمها أو بدونه ، وتبعه على ذلك أبو محمد في الكافي والمقنع ، وعكس أبو البركات طريقة المغني ، فجعل الروایتین فيها فيما إذا نفيت مع محرّمها ، أما بدونه فإلى ما دونها قولاً واحداً ، كما اقتضاه كلامه .^(١)

قال : وإذا زنى العبد أو الأمة جلد كل واحد منهما خمسين جلدة ، ولم يغربا .

٣١٢١ - ش : أما جلدهما فلما روى أبو هريرة وزيد بن خالد الجهني - رضي الله عنهما - قالاً : سئل النبي - ﷺ - عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ، قال « إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم بيعوها ولو بضعير » . متفق عليه .^(٢)

٣١٢٢ - وعن أبي عبد الرحمن السلمى قال : خطب علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقال : يا أيها الناس أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم ، من أحصن منهم ومن لم يحصن ، فإن أمة لرسول الله - ﷺ - زنت ، فأمرني أن أجلدتها فأتيتهما فإذا هي حديثة عهد بنفاس ، فخشيت إن أنا جلدتها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي - ﷺ - فقال « أحسنت اتركها حتى

(١) انظر المسألة في كتاب الروایتین ٣١٥/٢ والمغني ١٦٩/٨ والمقنع ٤٥٤/٣ والهداية ٩٨/٢ والمحرر ١٥٢/٢ والفروع ٦٩/٦ والمبدع ٦٤/٩ والإنصاف ١٠/١٧٣ .

(٢) هو في صحيح البخاري ٢١٥٢ ، ٦٨٣٧ ، ومسلم ٢١١/١١ من طريق الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنهما ، ورواه أيضاً أحمد ٢٤٩/٢ ومالك ٤٤/٣ والشافعي كما في البدائع ٢٠٠/٢ وعبد الرزاق ١٣٥٩٨ ، ١٣٥٩٩ وابن أبي شيبة ٥١٣/٩ ، ٥١٦ ، والحميدي ٨١٢ ، ١٠٨٢ والطحاوي في الشرح ١٣٥/٣ والطبراني في الكبير ٥/٢٣٨ برقم ٥٢٠١ - ٥٢٠٧ من طرق عنهما ، أو عن أحدهما .

تماثل « رواه مسلم وأبو داود والترمذي ، لكن قال فيه « وأقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » جعله من لفظ الرسول ،^(١) والعبد في معنى الأمة ، ويهذين يضعف دليل خطاب ﴿ فَإِذَا أَحْصَن ﴾^(٢) .

٣١٢٣ - على أنه نقل عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أن المراد بالإحصان الإسلام .^(٣)

وأما كونه خمسين جلدة ، فلقوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَحْصَن فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْ

(١) أبو عبد الرحمن هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة ، الكوفي ، القاري المشهور ، شيخ عاصم بن أبي النجود في القراءة ، مات سنة سبعين أو بعدها ، كما في تهذيب التهذيب ، وهذا الحديث رواه مسلم ٢١٤/١١ والترمذي ٧١٦/٤ برقم ١٤٧٥ عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن به وكذا رواه أبو يعلى ٣٢٦ ، ورواه أبو داود ٤٤٧٣ وأبو يعلى ٣٢٠ عن عبد الأعلى الثعلبي وهو ضعيف عن أبي جميلة ، عن علي رضي الله عنه قال : فحجرت جارية لآل رسول الله ﷺ فقال « يا علي انطلق فأقم عليها الحد » فانطلقت فإذا بها دم يسيل لم ينقطع ، فأتيته فقال « يا علي أفرغت ؟ » قلت : أتيتها ودمها يسيل . فقال « دعها حتى ينقطع دمها ثم أقم عليها الحد ، وأقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » وكذا رواه النسائي في الرجم من سننه الكبرى ، كما في تحفة الأشراف ١٠٢٨٣ . ورواه أيضا الطيالسي كما في المنحة ١٥٢٥ وأحمد ١٥٦/١ وابن الجارود ٨١٦ والحاكم ٣٦٩/٤ والدارقطني ١٥٨/٣ والبيهقي ١١/٨ ، ٢٤٢ من طريق سعد بن عبيدة به ، ورواه عبد الرزاق ١٣٦٠١ والطيالسي ١٥٦٢ وابن أبي شيبة ٥١٤/٩ والدارقطني ١٥٨/٣ والطحطاوي ١٣٦/٣ والبيهقي ٢٤٥/٨ من طريق عبد الأعلى عن أبي جميلة بنحوه ، ورواه البيهقي ٢٤٢/٨ عن عبد خير عن علي ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وقد عرفت أنه في صحيح مسلم ، وليس عند الترمذي « وأقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » وإنما هي عند أبي داود كما ذكرنا .

(٢) يعني أن ظاهرها أنه لا حد على الأمة قبل الإحصان الذي هو النكاح ، ولهذا سأل الصحابة عن الأمة إذا زنت ولم تحصن .

(٣) رواه الطبري في تفسير الآية من سورة النساء برقم ٩٠٨٨ عن إبراهيم ، عن ابن مسعود به ، ورواه عبد الرزاق ١٣٦٠٤ والطبراني في الكبير ٩٦٩١ عن إبراهيم أن معقل بن مقرن جاء إلى عبد الله فقال : إن جارية لي زنت . فقال اجلدها خمسين . قال : ليس لها زوج . قال : إسلامها إحصانها . ورواه البيهقي ٢٤٣/٨ عن عمرو بن شرحبيل أن معقل بن مقرن أتى عبد الله بن مسعود قال أظنه ذكر أمتي زنت . قال : اجلدها . قال : إنها لم تحصن . إلخ ، وقد روى ابن أبي شيبة ٥١٨/٩ عن سعيد ابن جبير ، ومجاهد وابن عباس قالوا : لا حد عليها حتى تزوج .

العذاب ﴿١﴾ والعذاب الذي في كتاب الله هو جلد مائة جلدة ، ولهذا عرفه . (٢)

٣١٢٤ - وعن عبد الله بن عياش قال : أمرني عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن أجلد ولائد للإمارة ، أنا وفتية من قريش خمسين خمسين في الزنا .. أخرجه مالك في الموطأ . (٣)

٣١٢٥ - وعن علي - رضي الله عنه - قال : أرسلني رسول الله - ﷺ - إلى أمة له سوداء زنت ، لأجلدها الحد ، قال : فوجدتها في دمها . فأتيت النبي - ﷺ - فأخبرته بذلك ، فقال لي : « إذا تعالت من نفاسها فأجلدها خمسين » . رواه عبد الله بن أحمد في المسند . (٤)

وأما كون ذلك بلا تغريب فلأن ما تقدم جميعه ليس فيه تغريب ، ولو وجب لذكر ، وإلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، والعذاب كما تقدم والله أعلم المراد به الذي في الكتاب ، ولا تغريب فيه ، ثم إن التغريب في حق العبد في الحقيقة عقوبة لسيدته دونه ، لما يفوته من خدمته ، وما يحتاجه

(١) سورة النساء ، الآية ٢٥ .

(٢) يعني قول الله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ .

(٣) هو في رواية يحيى ٣/ ٤٤ وفي رواية محمد بن الحسن ٧٠٤ من طريق يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة قال : أمرني عمر ؛ فذكره ، ورواه أيضا البيهقي ٨/ ٢٤٢ من طريق مالك ، ورواه عبد الرزاق ١٣٦٠٩ ولفظه : أحدثت ولائد للإمارة ، فبعث عمر شياها من قريش فجلدوهن الحد ، فكننت ممن جلدوهن . ورواه ابن أبي شيبة ٩/ ٥٤٠ عن ابن أبي ربيعة بمعناه .

(٤) تقدم أنفا ذكر هذا الحديث عن علي ، من رواية أبي جميلة ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وعبد خير ، وهذا اللفظ عند أحمد ٨٩/١ ، ٩٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٥ من طريق عبد الأعلى الثعلبي ، وهو ضعيف ، عن أبي جميلة الطهوي ، عن علي ، وضعفه أحمد شاكر برقم ٧٣٦ بعبد الأعلى ، ورواه ابن حزم في المحلى ١٣/ ٩٥ من طريق أحمد ، ثم قال بعد ذلك : فوجدنا حديث أبي جميلة عن علي صحيحا الخ ، وهو في الموضع الثالث والرابع عند أحمد من زيادات عبد الله .

من حفظه ونفقته ، والعبد غريب أينما كان ، والعقوبة لا تشرع على غير الزاني .^(١) والله أعلم .

قال : والزاني من أتى الفاحشة من قبل أو دبر .^(٢)

ش : مقصود الخرقى بهذا والله أعلم أن الموضع الذي يجب فيه الحد في القبل يجب فيه في الدبر ، فلا فرق بين القبل والدبر ، وذلك لأنه فرج مشتهى طبعاً ، محرم شرعاً ، فأشبهه القبل ، ولأن الله تعالى قال ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ ﴾ . الآية ،^(٣) ثم بين النبي - ﷺ - ذلك بقوله « قد جعل الله لهن سبيلاً » . الحديث ،^(٤) والفاحشة تشمل الوطء في القبل والدبر ، وقد سمي الله الوطء في الدبر فاحشة فقال لقوم لوط ﴿ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ ﴾^(٥) أي الوطء في دبر الرجل ، ثم إن الخرقى - رحمه الله - أشار إلى تعريف الزاني الذي يترتب عليه الحد السابق بما ذكره .^(٦) وفي قوله (الفاحشة) إشعار بأن شرط الإتيان في القبل أو الدبر أن يكون حراماً محضاً ، فيخرج بالأول الوطء الحلال ، ووطء الشبهة ، كمن وطئ امرأته في دبرها أو أمته الوثنية ، أو أمة بيت المال وهو حر مسلم ، أو من ظنها زوجته ، أو بنكاح

(١) روى عبد الرزاق ١٣٣١٤ عن قتادة ، عن أنس رضي الله عنه قال : ليس على المملوك نفي . وروى البيهقي ٨ / ٢٤٣ عن علي قال في أم ولد بغت قال : تضرب ولا نفي عليها . ثم روى عن أبي الزناد عن فقهاء المدينة : إذا زنى العبد أو الأمة جلد خمسين ، ولا تغريب على المملوك . لكن روى النفي عن عمر وابنه ، وابن مسعود . ووقع في (م ت خ) : عل غير الحائى .

(٢) في (ي) : في قبل .

(٣) سورة النساء ، الآية ١٥ .

(٤) هو حديث عبادة ، وتقدم برقم ٣١٠٧ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية ٨٠ وسورة النمل ، الآية ٥٤ .

(٦) أي بما ذكره هنا من أن الزاني هو من أتى الفاحشة المذكورة .

باطل اعتقد صحته ، أو لم يعلم بالتحريم لقرب عهده بالإسلام ونحو ذلك ،^(١) وقد تضعف الشبهة فيجري الخلاف ، كمن وطىء أمته وهي مزوجة ، أو مؤبدة التحريم ، أو أمة والده ، مع علمه بالتحريم ، أو وطىء في نكاح أو ملك مختلف في صحته مع علمه بالتحريم ، ونحو ذلك ، وبيان ذلك وشرحه على ما ينبغي له محل آخر ،^(٢) إلا أنه لا بد أن يظاً بفرج أصلي ، في فرج أصلي ، وأن يغيب الحشفة أو قدرها ، فلو جامع الخنثى بذكره ، أو جومع في قبله فلا حد ، وقد فهم من كلام الخرقى أنه لا حد بالإتيان دون الفرج ، ولا بإتيان المرأة المرأة ، وهو كذلك والله أعلم .

قال : ومن تلوط قتل بكرا كان أو ثيبا ، في إحدى الروايتين ، والرواية الأخرى : حكمه حكم الزاني .^(٣)

ش : (الرواية الأولى) اختيار الشريف .

٣١٢٦ - لما روي أن النبي - ﷺ - قال « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » . رواه الخمسة إلا النسائي . قال الترمذي : وكذا روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه -^(٤)

(١) هذه أمثلة لوطء الشبهة ، وذكر نحوها أبو محمد في الكافي ٣ / ٢٠٠ ، ٢٠٢ والمغني ٨ / ١٨١ .
(٢) قد ذكرت هذه المسائل في أبواب متفرقة من هذا الشرح وغيره .
(٣) وقع في (ت ع) : تلوط بسلام قتل . وفي المغني : والأخرى .
(٤) هو في مسند أحمد ١ / ٣٠٠ برقم ٢٧٣٢ وسنن أبي داود ٤٤٦٢ والترمذي ٥ / ٢١ برقم ١٤٩٢ وابن ماجه ٢٥٦١ من طريق عبد العزيز الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو المطلبي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه أيضا ابن الجارود ٨٢٠ وأبو يعلى ٢٤٦٣ والحاكم ٤ / ٣٥٥ والدارقطني ٣ / ١٢٤ والبيهقي ٨ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ وابن جرير في التهذيب ١٣٦٩ وابن عدي في الكامل ٥ / ١٧٦٨ ورواه الطبراني في الكبير ١١٥٢٧ عن سليمان بن بلال عن حسين بن عبد الله عن عكرمة به وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وقال الترمذي : وإنما نعرف هذا الحديث عن ابن عباس من هذا الوجه ، وروي محمد بن إسحاق هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو فقال فيه « ملعون من عمل عمل قوم لوط » . وقال أبو داود : رواه سليمان بن بلال ، عن عمرو بن أبي عمرو مثله ، ورواه عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن

وهو شامل للبكر والثيب ، لكن الحديث من رواية عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وقد اختلف في عمرو بن أبي عمرو ، فعن ابن معين ومالك تضعيفه ، وعن أحمد وأبي حاتم وغيرهما ليس به بأس (١) .

٣١٢٧ - ورواه أبو أحمد ابن عدي من رواية عباد بن منصور ، عن عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - ﷺ - ولفظه « في الذي يعمل عمل قوم لوط ، وفي الذي يوتي في نفسه ، وفي الذي يقع على ذات محرم ، وفي الذي يأتي

عباس رفعه ، ورواه ابن جريج عن إبراهيم ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة عن ابن عباس رفعه . اهـ ورواية سليمان عند ابن الجارود ورواية داود عند عبد الرزاق ١٣٤٩٢ والبيهقي ، وابن ماجه ٢٥٦٤ وابن عدي ٢٢٣/١ والطبراني في الكبير ١١٥٦٨ وابن جرير في التهذيب ١٣٧٠ - ١٣٧٣ والحديث ذكره الحافظ في البلوغ ١٢٤٢ قال : ورجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً . وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٣٦٧ وقال : قال أبي هذا حديث منكر لم يروه غير أبي حبيبة يعني عن داود . وأما حديث أبي هريرة فرواه ابن ماجه ٢٥٦٢ من طريق عاصم بن عمر ، عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، عن النبي - ﷺ - في الذي يعمل عمل قوم لوط قال : ارجهوا الأعلى والأسفل . ورواه الحاكم ٣٥٥/٤ من طريق عبد الرحمن ابن عبد الله العمري ، عن سهيل به ، وقال الذهبي : عبد الرحمن ساقط . وقال الترمذي : وقد روي هذا الحديث عن عاصم بن عمر ، عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، هذا حديث في إسناده مقال ، ولا نعلم أحداً رواه عن سهيل غير عاصم ، وعاصم يضعف في الحديث من قبل حفظه . وقد ذكره ابن حزم في المحلى ٤٤٩/١٣ عنهما وضعفهما .

(١) ذكره البخاري في الكبير برقم ٢٦٣٣ ولم يذكر فيه جرحاً ، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/ ٢٥٢ وروى عن أحمد أنه قال : ليس به بأس ، روى عنه مالك . ثم روى عن يحيى بن معين أنه قال : في حديثه ضعف ، ليس بقوي ، وليس بحجة ، لم يرو عنه مالك . ثم قال : سألت أبي عنه فقال : لا بأس به . روى عنه مالك ، وقال : سئل أبو زرعة عنه فقال : مدني ثقة . اهـ وذكره العقيلي في الضعفاء برقم ١٢٨٦ وروى عن ابن معين قال : لا يحتج بحديثه . ثم روى عنه قال : كان مالك يروي عن عمرو ، وكان يستضعفه ، ثم روى عنه قال : ليس بالقوي . وروى أيضاً قول أحمد : ليس به بأس ، يروي عنه مالك . وذكره الذهبي في الميزان ، وقال : صدوق حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول ، وقال : قال أبو حاتم لا بأس به . وقال أبو داود : ليس بذلك . وقال أحمد وغيره : ما به بأس . وذكر قول يحيى : لا يحتج به . وقول النسائي : ليس بالقوي . وعن ابن معين قال : عمرو بن أبي عمرو ثقة ، ينكر عليه حديث عكرمة ، عن ابن عباس أن النبي - ﷺ - قال : اقتلوا الفاعل والمفعول به . قال الذهبي : حديثه صالح حسن ، منقطع عن الدرجة العليا من الصحيح ، وأنكر عليه الحافظ في اللسان ذكر العليا .

البهيمة يقتل» وقد اختلف أيضا في الاحتجاج بعباد بن منصور^(١).

٣١٢٨ - وقد روى أبو أحمد أيضا من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال «الذي يعمل عمل قوم لوط فارجموه الأعلى والأسفل ، ارجموهما جميعا» لكنه ضعفه^(٢)، وبالجملة هذه الأحاديث يقوي بعضها بعضا ، إذ ليس فيها متهم بكذب وسوء الحفظ يزول بتتابعها ، مع أن الجارحين لم يبينوا سبب الجرح ، وقد قال يحيى بن سعيد : عباد بن منصور ثقة ، لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه ؛ وهذا يدل على أن تضعيفهم له كان بسبب خطئه في رأيه^(٣)، ويقوي الحديث عمل راويه عليه .

(١) رواه ابن عدي في الكامل ٤ / ١٦٤٥ في ترجمة عباد بن منصور ، ورواه أيضا أحمد ١ / ٣٠٠ برقم ١٧٣٣ عن عباد ، عن عكرمة عن ابن عباس قال ، في الذي يأتي بهيمة ، فذكره موقوفا مختصرا . وقد رواه ابن أبي شيبة ١٠ / ١٠٤ عن عباد به موقوفا: اقتلوا كل من أتى ذات محرم . ورواه ابن جرير في التهذيب برقم ١٣٦٥ عن عباد ، عن الحكم عن ابن عباس موقوفا ، وله عنده متابعات مرفوعة يتقوى بها الخبر .

(٢) رواه في الكامل ٥ / ١٨٧١ في ترجمة عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم عنه ، عن سهيل عن أبيه ، عن أبي هريرة به ، وكذا رواه الخطيب في الموضح ١ / ١٥٨ وعاصم ضعيف ، ليس بشيء ، كما روى ذلك ابن عدي عن يحيى بن معين وغيره ، وقد رواه ابن ماجه ٢٥٦٢ من طريق عاصم بمثله ، وقد ذكرناه آنفا .

(٣) ذكره البخاري في الكبير برقم ١٦٢٢ ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٦ / ٨٦ قال : وفي روايته عن عكرمة وأيوب ضعف . ثم روى عن يحيى القطان قال : عباد ابن منصور ثقة ، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه . وروى عن ابن معين قال : ليس بشيء ضعيف . وعن أبيه قال : ضعيف الحديث يكتب حديثه . وذكره ابن سعد في الطبقات ٧ / ٢٧٠ قال : وكان قاضيا بالبصرة وهو ضعيف ، له أحاديث منكرة . وذكره العجلي في الضعفاء برقم ١١١٩ وقال : بصري كان يرى القدر . ثم روى عن معاذ بن معاذ قال ما أحب الرواية عنه من أجل القدر . وذكره ابن عدي في الكامل ٤ / ١٦٤٤ وروى عن ابن معين قال : لما سئل عنه : عباد بن منصور كان تغير قال لا أدري إلا أنا حين رأيتاه كان لا يحفظ ، ولم أر يحيى يرضاه ؛ وضعفه النسائي ، وترجمه الذهبي في الميزان ، وروى عن أحمد قال : كان يدلس روى مناكير ، وعن ابن حبان قال : مات سنة ١٥٢ وكان داعية إلى القدر ، وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى ، عن داود عن عكرمة .

٣١٢٩ - فعن سعيد بن جبير ومجاهد ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في البكر يؤخذ على اللوطية يرجم . رواه أبو داود ،^(١) ثم عمل الصحابة على ذلك .

٣١٣٠ - فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن علياً أحرقهما ، وأبا بكر هدم عليهما حائطاً ، ذكر ذلك أبو السعادات في جامع الأصول^(٢) ، ولذلك احتج أحمد بقول علي - رضي الله عنه . وقيل : إن الصحابة أجمعوا على قتله ، وإنما اختلفوا في صفته . (ووجه الرواية الثانية) أنه فاحشة ، فكان كالفاحشة بين الرجل والمرأة .

٣١٣١ - ويروي عن النبي - ﷺ - « إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان »^(٣) وإذا كان زنا دخل في عموم الآية ، والأخبار السابقة والأحاديث السابقة لم تثبت .

(١) هو في سنته ٤٤٦٣ من طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج : أخبرني ابن خثيم عنهما به موقوفاً . وهكذا رواه عبد الرزاق ١٣٤٩١ وابن أبي شيبة ٥٣٠/٩ والبيهقي ٢٣٢/٨ والدارقطني ١٢٥/٣ من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم به .

(٢) هكذا ذكره برقم ١٨٥٨ ولم يذكر من خرج ، ولم أقف على ما ذكره عن أبي بكر مسنداً ، وقد روى البيهقي ٢٣٢/٨ عن محمد بن المنكدر ، عن صفوان بن سليم ، أن خالد بن الوليد كتب إلى أبي بكر الصديق ، أنه وجد رجلاً في بعض نواحي العرب ينكح كما تنكح المرأة ، وأن أبا بكر جمع أصحاب رسول الله ﷺ فسألهم ، فكان أشدهم فيه فولاً علي بن أبي طالب ، قال : إن هذا ذنب لم يعص به إلا أمة واحدة ، صنع الله بها ما قد علمتم ، نرى أن تحرقه بالنار ، فاجتمع رأي أصحاب رسول الله ﷺ على أن يحرقه بالنار ، فكتب أبو بكر إلى خالد أن يحرقه بالنار ، قال البيهقي : هذا مرسل . وروي من وجه آخر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي في غير هذه القصة قال : يرجم ويحرق بالنار وقد رواه ابن حزم في المحلى ، عن ابن المنكدر وموسى بن عقبة ، وصفوان بن نحو ، ورواه أيضاً من طريق سحنون ، عن ابن وهب ، عن ابن سمعان ، عن رجل أخبره قال : جاء ناس إلى خالد ، فذكر بمعناه ، وضعف طريقه ، بأنها منقطعة ، ليس منهم أحد أدرك أبا بكر ، وروي البيهقي أيضاً عن شريك ، عن القاسم بن الوليد ، عن بعض قومه ، أن علياً رضي الله عنه رجم لوطياً ، وروي أيضاً عن ابن عباس قال : ينظر أعلى بناء في القرية فيرمى به منكساً ثم يتبع الحجارة .

(٣) ذكره بصيغة التعمير ، لعدم التأكد من صحته ، وقد ذكره أبو محمد في المغني ١٨٨/٨ بصيغة الجزم بدون عزو ، وهو عند البيهقي ٢٣٣/٨ من طريق محمد بن عبد الرحمن ، عن خالد

وقول الخرقى : بكرا كان أو ثيبا . أي محصنا كان أو غير محصن ، وإنما أراد لفظ حديث عبادة ،^(١) والله أعلم .

قال : ومن أتى بهيمة أدب وأحسن أدبه .

ش : هذا منصوص أحمد في رواية ابن منصور ، واختيار الخرقى ، وأبي بكر ، لأنه أتى محرما لا حد فيه ولا كفارة ، وذلك مقتضى للتأديب .

وقوله : وأحسن أدبه . أي يبالح فيه لشدة تحريمه ، إذ قد اختلف في قتل فاعل ذلك ، وورد فيه ما يدل على ذلك ، وذلك يقتضى المبالغة في تحريمه ، وإنما لم يحد لأن الحديث الذي ورد فيه قد تكلم فيه ،^(٢) وقياسه على الوطاء في فرج المرأة متعذر ، إذ ليس بمقصود ، يحتاج في الزجر عنه إلى حد ، بل يكتفى بالباعث الطبيعي ، إذ النفوس الشريفة بل وغيرها تنفر من ذلك . (ونقل عنه) حنبل يحد حد الزاني ، كذا حكى القاضي في روايته ، والشيخان وغيرهما يحكون الرواية أن حده حد اللوطي ،^(٣) يعني هل يرجم مطلقا ، أو يحد

الحداء ، عن ابن سيرين ، عن أبي موسى به مرفوعا ، وزاد « وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان » قال البيهقي : ومحمد بن عبد الرحمن هذا لا أعرفه ، وهو منكر بهذا الإسناد ، وقد ذكره الحافظ في التلخيص ١٧٥٢ قال : وفيه محمد بن عبد الرحمن القشيري كذبه أبو حاتم ، قال : ورواه أبو الفتح الأزدي في الضعفاء ، والطبراني في الكبير ، من وجه آخر عن أبي موسى ، وفيه بشر بن الفضل البجلي وهو مجهول ، وقد روى ابن أبي شيبة ٩ / ٥٣٠ عن عطاء وإبراهيم النخعي ، والحسن وغيرهم قالوا : اللوطي بمنزلة الزاني . ووقع في (س خ ت) : الرجل المرأة . وصحح في هامش (ت) .

(١) يعني قوله « خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا » وقد تقدم برقم ٣١٠٧ .

(٢) هو حديث ابن عباس الذي ذكره بعد ، وهو بعض من حديثه السابق عند ابن عدي وغيره .

(٣) قال القاضي في كتاب الروايتين ٢ / ٣١٧ : نقل ابن منصور : يدرأ عنه الحد ويعزر . ونقل حنبل : حده كحد الزاني . وذكر المسألة أبو محمد في المغني ٨ / ١٨٩ والكافي ٣ / ٢١١ والمقنع ٣ / ٤٥٧ وأبو البركات في المحرر ٢ / ١٥٣ .

حد الزاني ، وهذه اختيار القاضي والشيرازي ، وأبي الخطاب
والشريف في خلافهما .

٣١٣٢ - لما روى ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله -
ﷺ - « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهما » . رواه أحمد وأبو داود
والترمذي . ورواه عمرو بن أبي عمرو راوي حديث « من
وجدتموه يعمل عمل قوم لوط » . الحديث^(١) ، فهذا لازم
للقائل ثم بالقتل .

٣١٣٣ - إلا أنه هنا قد روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال :
ليس على الذي يأتي البهيمة حد . رواه أبو داود والترمذي^(٢)
وذلك يوهن روايته مع ما فيهما والله أعلم .

(١) هو في مسند أحمد ١ / ٢٦٩ برقم ٢٤٢٠ من طريق سليمان بن بلال ، عن عمرو بن أبي عمرو ،
وفي سنن أبي داود ٤٤٦٤ والترمذي ١٩ / ٥ برقم ١٤٩٠ من طريق الدراوردي ، عن عمرو بن أبي
عمرو ، عن عكرمة عن ابن عباس به ، وقال الترمذي : لا نعرفه إلا من حديث عمرو ، ورواه أيضا
أبو يعلى ٢٤٦٢ عن الدراوردي به وقد روى ابن ماجه ٢٥٦٤ وابن حبان في المجروحين ١ / ١٠٩ عن
إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ، ومن وقع
على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ، وضعفه ابن حبان بابن أبي حبيبة ، ورواه ابن عدي في الكامل ١ / ٢٢٣
من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، وهو ضعيف أيضا ، عن داود بن نحو ، ورواه ابن أبي شيبة
١٠ / ٨ من طريق إبراهيم بن أبي حبيبة به مختصرا ، وهكذا رواه ابن حزم في المحلى ١٣ / ٤٥٦ من طريق
الدراوردي ، عن عمرو ، ومن طريق ابن أبي حبيبة عن داود وضعفه ، ورواه البيهقي ٨ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،
والدارقطني ٣ / ١٢٦ من هذه الطرق ، ورواه أحمد ١ / ٣٠٠ برقم ٢٧٢٧ من طريق ابن أبي حبيبة ،
وحسنه المحقق ، ورواه أحمد أيضا ١ / ٣٠٠ رقم ٢٧٣٣ عن عباد بن منصور عن عكرمة به موقوفا ،
ورواه الحاكم ٤ / ٣٥٥ من طريق عباد ، عن عكرمة به مرفوعا ، وسكت عنه ، وعلقه عبد الله بن أحمد
في مسأله ١٥٣٨ عن عمرو وداود به مختصرا .

(٢) هو في سنن أبي داود ٤٤٦٥ والترمذي ٥ / ٢٠ برقم ١٤٩١ من طريق عاصم ، وهو ابن أبي النجود -
عن أبي رزين - وهو مسعود بن مالك - عن ابن عباس به موقوفا ، ورواه أيضا عبد الرزاق ١٣٤٩٧ وابن
أبي شيبة ١٠ / ٥ وابن جرير في التهذيب برقم ٨٦٧ والحاكم ٤ / ٣٥٦ والبيهقي ٨ / ٢٣٤ من طرق عن
عاصم ، وعلقه عبد الله بن أحمد في مسأله عن أبيه ١٥٣٧ من طريق عاصم ، وقال أبو داود حديث
عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو . وقال الترمذي . وهذا أصح من الحديث الأول . يعني
حديث عمرو .

قال : وقتلت البهيمة .

ش : هذا إحدى الروایتین ، واختيار الخرقی ، وبه قطع أبو الخطاب في الهداية ، وأبو محمد في الكافي ، والشريف وأبو الخطاب في خلافهما ، لما تقدم من الحديث ، وهو وإن تكلم فيه فذلك لا يبلغ اطراحه بالكلية ، بل هو صالح لأن يؤثر شبهة في درء الحد الذي يندرى بالشبهة ، ولا يؤثر في غيره لعدم درئه بالشبهة . (والرواية الثانية) لا تقتل ، لأن المعتمد في ذلك على الحديث ، والحديث لم يثبت ، والنبي - ﷺ - نهى عن ذبح الحيوان لغير مأكلة ،^(١) فيدخل في عمومه ،

(١) روى الإمام أحمد ٤ / ٣٨٩ وعنه النسائي ٧ / ٢٣٩ وابن حبان كما في الموارد ١٠٧١ عن أبي عبيدة عبد الواحد بن واصل ، عن خلف بن مهران ، عن عامر بن عبد الواحد الأحول ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه وهو الشريد بن سويد رضي الله عنه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « من قتل عصفورا عبثا عج إلى الله يوم القيامة : يارب إن فلانا قتلني عبثا ، ولم يقتلني لمنفعة » وذكره الهيثمي في الزوائد ٤ / ٣٠ عن عمر بن يزيد عن أبيه ، وفيه « فلا هو انتفع بقتلي ، ولا هو تركني فأعيش في أرضك » وقال : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه جماعة لم أعرفهم . ولعله تصحف عمرو بن الشريد عليه ، فلا يكون من الزوائد ، لوجوده عند النسائي ، ورجاله فيهم جهالة ، فأما عبد الواحد بن واصل فهو أبو عبيدة الحداد ، ذكره الذهبي في الميزان ، وقال : وثقه ابن معين وغيره ، وقال ابن معين : كان من المتشككين ، ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ ألبتة . وقال أحمد : أحسب أن يكون ضعيفا ، وخرج له البخاري في الصلاة فقرنه بآخر ، وأما خلف بن مهران فهو العدوي أبو الربيع البصري ، ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب ، وقال : روى عنه حرمي بن حفص ، وأبو عبيدة الحداد ، وقال : كان ثقة صدوقا ، خيرا مرضيا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، روى له النسائي حديثا واحدا « من قتل عصفورا عبثا » الحديث ، وأما عامر الأحول فهو ابن عبد الواحد ، روى له مسلم وغيره ، ذكره في الميزان وقال : وثقه أبو حاتم ومسلم ، وقال أحمد : ليس بالقوي ، وقال يحيى : ليس به بأس . وأما صالح بن دينار فذكره في الميزان ، وقال : روى عنه عامر الأحول فقط ، وذكره الحافظ في التهذيب وقال : ذكره ابن حبان في الثقات . فهؤلاء الجماعة الذين لم يعرفهم الهيثمي ، وعلى هذا فالحديث غريب ، وفي إسناده مقال ، وروى أحمد أيضا ٢ / ١٦٦ ، ١٩٧ ، ٢١٠ والنسائي ٧ / ٢٣٩ والطيالسي كما في المنحة ١ / ٢٩٢ برقم ١٤٨٦ والدارمي ٢ / ٨٤ والبيهقي ٩ / ٢٧٩ من طريق عمرو بن دينار ، عن صهيب الحداء ، مولى عبد الله بن عامر ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ « من قتل عصفورا سأله الله عنه يوم القيامة » وفي رواية « من ذبح عصفورا بغير حقه سأله الله عنه يوم القيامة » قيل : وما حقه ؟ قال « يذبحه ذبحا ولا يأخذ بعنقه فيقطعه » وصحح إسناده أحمد شاكر

وظاهر كلام أبي البركات ، أن قتلها لا يشرع على هذه الرواية ، وعن أبي بكر أنه توسط فقال : الاختيار قتلها ، وإن تركها فلا بأس ، (ومحل هاتين الروائيتين) إذا قلنا بتعزير الفاعل ، إما إذا قلنا بحده حد اللوطي فإنها تقتل بلا نزاع ، كذا ذكره أبو البركات وهو واضح ، لأننا إذا اعتمدنا على الحديث ، وهو أخص من النهي عن ذبح الحيوان لغير مأكلة ،^(١) وكلام الخرقى يشمل المملوكة والمأكولة وغيرهما . وهو كذلك ولم يتعرض الخرقى - رحمه الله - لأكلها إن كانت مأكولة ، وأحمد كره ذلك ،^(٢) فخرج لأصحابه فيه وجهان (أحدهما) - ويحتمله كلام الخرقى - الجواز ، لعموم ﴿ أحلت لكم بهيمة الأنعام ﴾^(٣) . وغير ذلك . (والثاني) - وهو الذي أورده أبو البركات مذهباً ، وقطع به الشريف وأبو الخطاب في خلافهما ، وشيخهما في الجامع ، وابن عقيل في التذكرة ، والشيرازي - المنع ، لأنه حيوان مأمور بقتله ، وكل ما أمر بقتله لا يجوز أكله ، كما هو مقرر في موضعه ،^(٤) ولعل الخلاف في ذلك مبني على علة قتلها ، فقيل : لئلا يعير فاعلها لذكره برؤيتها .

٣١٣٤ - فروى ابن بطة بإسناده عن النبي - ﷺ - أنه قال « من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » قالوا : يارسول الله

في المسند ٦٥٥٠ ، ووقع عند الدارمي : عن صهيب مولى ابن عمر ، عن ابن عمر ؛ وهو خطأ نبه عليه أحمد شاكر في المسند .

(١) أي حديث ابن عباس « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا » متى صححناه فهو أخص من هذه الأحاديث التي في النهي عن ذبح الحيوان لغير مأكلة .

(٢) قال في المقنع ٤٥٧/٣ : وكره أحمد أكل لحمها ، وهل تحرم ؟ على وجهين . وانظر المغني ١٩١/٨ والكافي ٣/٢١١ والفروع ٦/٧٢ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٢ .

(٤) ذكره في كتاب الأظعمة ، ومثلوا بقتل خمس الفواسق ، والحيات ، والأوزاغ ، ونحوها .

ما بال البهيمة ؟ قال « لئلا يقال هذه هذه وهذه »^(١) وقيل : لئلا تلد
خلقا مشوها ،^(٢) وبه علل ابن عقيل ، وعلى هذين يباح
الأكل ، وقيل القتل لئلا تؤكل .

٣١٣٥ - قيل لابن عباس - رضي الله عنهما - لما ذكر الحديث : ما شأن
البهيمة ؟ قال : ما سمعت من رسول الله - ﷺ - في ذلك شيئاً ،
ولكن أراه كرهه أن يؤكل لحمها أو ينتفع بها ، وقد فعل بها ذلك ..
رواه أبو داود والترمذي ،^(٣) واعلم أن محل الخلاف حيث
شرعنا قتلها ، أما إن لم نشرعه فلا ريب في جواز أكلها والله
أعلم .

قال : والذي يجب عليه الحد ممن ذكرت من أقر بالزنا أربع
مرات ، وهو بالغ صحيح عاقل ، ولا ينزع عن إقراره حتى يتم
عليه الحد ، أو يشهد عليه أربعة رجال من أحرار المسلمين
عدول ، يصفون الزنا .^(٤)

ش : ملخص ذلك أن الحد لا يجب إلا بأحد شيئين ، إقرار
أو بينة ، فإن ثبت بإقرار اشترط أن يقر أربع مرات ، فلو أقر
دونها لم يجب الحد .

(١) وهكذا ذكره أبو محمد في المغني ١٩١/٨ ولم يذكر صحابه ، وقد رواه أبو يعلى ٥٩٨٧ من طريق
محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ولم يذكر سؤالهم وحسنه في مجمع الزوائد
٢٧٣/٦ .

(٢) ذكر ذلك أبو محمد في المغني ، وهكذا صاحب مطالب أولي النهى ١٨١/٦ قال : وبه علل
ابن عقيل في التذكرة .

(٣) هو حديثه المتقدم برقم ٣١٣٢ عند أبي داود ٤٤٦٤ والترمذي ١٩/٥ برقم ١٤٩٠ وأحمد ١/٢٦٩
وابن ماجه ٢٥٦٤ والحاكم ٤/٣٥٥ والدارقطني ٣/١٨٦ والبيهقي ٨/٢٣٣ وابن حزم ١٣/٤٥٦ من
طريق الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة عنه ، وروى عبد الرزاق ١٣٤٩٢ رواية داود بن
الحصين ، عن عكرمة عن ابن عباس ، وفيه : قال ابن عباس : لئلا يعير أهلها بها .

(٤) سقطت لفظة « صحيح » من (ي م ع) : ووقع في (م ع ت ي) : أربع رجال . وفي
(م ع ت ي متن مغني) . من المسلمين أحرار .

٣١٣٦ - لما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : أتى رجل من أسلم رسول الله - ﷺ - وهو في المسجد ، فناده : يا رسول الله إن الآخر قد زنى ، يعني نفسه ، فأعرض عنه ، فتنحى لشق وجهه الذي أعرض قبله ، فقال له ذلك فأعرض ، فتنحى الرابعة ، فلما شهد على نفسه أربع مرات دعاه ، فقال « أهو به جنون ؟ » قال : لا . قال النبي - ﷺ - « اذهبوا به فارجموه » متفق عليه .^(١)

٣١٣٧ - وعن جابر - رضي الله عنه - أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي - ﷺ - فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه ، حتى شهد على نفسه أربع شهادات ، فقال النبي - ﷺ - « أبك جنون ؟ » قال : لا . قال « أحصنت ؟ » قال : نعم . فأمر به فرجم . رواه أبو داود والترمذي والنسائي .^(٢) وظاهر هذا أن الحكم مرتب على الأربعة ، وقد جاء أصرح من هذا .

٣١٣٨ - فعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : جاء ماعز إلى النبي - ﷺ - فاعترف بالزنا مرتين ، فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين ، فقال « شهدت على نفسك أربع مرات ، فاذهبوا به فارجموه » .^(٣)

(١) هو في صحيح البخاري ٥٢٧٠ ، ٦٨١٥ ومسلم ١١ / ١٩٢ ومسنند أحمد ٤٥٠ / ٢ ، ٤٥٣ من طريق الزهري ، عن أبي سلمة ، وابن المسيب عن أبي هريرة ، وأخرجه أكثر الأئمة متصلا ، ورواه مالك ٣ / ٣٩ عن ابن المسيب مرسلا ، وكذا عبد الرزاق وغيره .

(٢) هو في سنن أبي داود ٤٤٣٠ والترمذي ٤ / ٦٩٥ برقم ١٤٦١ والنسائي ٤ / ٦٢ من طريق عبد الرزاق ، عن معمر عن الزهري ، عن أبي سلمة عن جابر ، وهو في مصنف عبد الرزاق ١٣٣٣٧ ورواه أيضا البخاري ٦٨٢٠ من طريق عبد الرزاق ، ورواه مسلم ١١ / ١٩٤ ولم يسق لفظه ، وتقدم بعضه برقم ٣١١٧ .

(٣) هو في سنن أبي داود ٤٤٢٦ من طريق سماك ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس به ، ورواه أيضا عبد الرزاق ١٣٣٤٤ عن سماك به ، وروى الترمذي ٤ / ٦٩٢ برقم ١٤٥٩ وأبو يعلى ٢٥٨٠ .

٣١٣٩ - وعن يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه قال : كان ماعز بن مالك يتيما في حجر أبي ، فأصاب جارية من الحي ، فقال له أبي : ائت رسول الله - ﷺ - فأخبره بما صنعت ، لعله يستغفر لك ، وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرج ، فأتاه فقال : يا رسول الله إني زني ، فأقم علي كتاب الله ؛ حتى قالها أربع مرات ، قال - ﷺ - « إنك قد قلتها أربع مرات فبمن ؟ » قال . بفلانة . قال « هل ضاجعتها ؟ » قال : نعم . قال « هل باشرتها ؟ » قال : نعم . قال « هل جامعتها ؟ » قال : نعم . قال : فأمر به أن يرحم ، وذكر الحديث .. رواهما أبو داود ^(١) وهذا ظاهر وصريح في أن الأربع علة في ترتب الحكم عليها .

٣١٤٠ - وفي المسند أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - قال له بحضرة رسول الله - ﷺ - : إنك إن اعترفت الرابعة رجمك ؛ ^(٢) وقول النبي - ﷺ - « لأنيس » واغد يا أنيس إلى

والطبراني في الكبير ١٢٣٠٥ وغيرهم عن سماك ، عن سعيد عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال لماعز ابن مالك « أحق ما بلغني عنك ؟ بلغني أنك وقعت على جارية آل فلان » قال : نعم . فشهد أربع شهادات ، فأمر به فرجم . وهو بهذا اللفظ عند مسلم ١٩٦/١١ .

(١) يعني حديث ابن عباس وابن هزال ، وحديث نعيم عند أبي داود ٤٤١٩ من طريق هشام بن سعد ، عن يزيد به ، ورواه أيضا أحمد ٥/٢١٦ عن هشام به ، وهكذا رواه ابن أبي شيبة ١٠/٧١ والحاكم ٤/٣٦٣ والطحاوي في المشكل ١/١٨٠ والبيهقي ٨/٢١٩ من طريق هشام به ، ورواه ابن سعد في الطبقات ٤/٣٢٤ عن الواقدي عن هشام بن عاصم ، عن يزيد به مطولا ، والصواب هشام ابن سعد، ورواه ابن أبي شيبة ١٠/٧٨ عن زيد بن أسلم ، عن يزيد بن نعيم به مطولا ، وذكر فيه إقراره أربع مرات ، وفيه قوله « فهلا تركتموه فلعله يتوب فيتوب الله عليه ، يا هزال لو سترته بثوبك كان خيرا لك مما صنعت » ورواه الطبراني في الكبير ٢٢/٢٠١ برقم ٥٣٠ عن ابن المنكدر عن يزيد بنحوه ، ورواه عبد الرزاق ١٣٣٤٢ من طريق ابن المسيب مرسلا ، وفيه قوله هزال « لو سترته » الحديث ، ويزيد بن نعيم الأسلمي حجازي ، ذكره الحافظ في التهذيب ، وذكر من روى عنه ، وقال : ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى له مسلم وغيره .

(٢) هو عند أحمد ١/٨ من طريق جابر الجعفي ، عن الشعبي ، عن عبد الرحمن بن أبيزى ، عن

امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها»^(١) ونحو ذلك واقعة عين ، إذ يحتمل أنه أحاله على ما عرفه من شرط الاعتراف ، وكذلك قول عمر - رضي الله عنه - : الرجم حق على من أحصن ، إذا قامت البينة ، أو كان الحبل أو الاعتراف ،^(٢) يرجع إلى الاعتراف المعهود كالبينة ، وشرط اعتبار الإقرار أن يكون من مكلف ، وهو العاقل البالغ ، فلو أقر المجنون أو الصبي فلا عبرة بإقرارهما ، إذ لا حكم لكلامهما ، وقد رفع القلم عنهما .

٣١٤١ - قال رسول الله - ﷺ - « رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المعتوه حتى يبرأ » . رواه أبو داود .^(٣)

٣١٤٢ - وفي الحديث أن رسول الله - ﷺ - قال لماعز « أبلك جنون ؟ » قال : لا . وفي رواية في الصحيح أنه سأل قومه « أتعلمون بعقله بأسا ، تنكرون منه شيئا ؟ » فقالوا : ما نعلمه إلا وفي العقل ، من صالحينا فيما نرى^(٤) انتهى .

أبي بكر قال : كنت عند النبي ﷺ فجاء ماعز . الخ ، ورواه أيضا ابن أبي شيبة ١٠ / ٧٢ وأبو يعلى في مسنده ٤٢ / ١ برقم ٤٠ والبخاري في الكشف ١٥٥٤ من طريق جابر الجعفي ، وضعفه أحمد شاكر في المسند ٤١ بجابر الجعفي ، وذكره الهيثمي في مجمع الروايات ٦ / ٢٦٦ وضعفه بجابر .

(١) هو حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، وتقدم برقم ٣١٠٩ في البخاري ومسلم .

(٢) تقدم برقم ٣١٠٥ عند الشيخين عن ابن عباس عن عمر .

(٣) هو في سننه ٤٣٩٨ - ٤٤٠٣ عن قتادة عن الحسن ، عن علي ، ورواه أيضا أحمد في المسند ١ / ١٥٤ ، ١٥٨ وفي فضائل الصحابة ١٢٣٢ وابن حبان كما في الموارد ١٤٩٧ والدارمي ٢ / ١٧١ والحاكم ٢ / ٥٩ ، ٤ / ٣٨٩ وأبو يعلى ٥٨٧ وابن الجارود ٨٠٨ والطحاوي في الشرح ٢ / ٧٤ والدارقطني ٣ / ١٣٨ والبيهقي ٨ / ٢٦٤ والدارقطني في اللعل ٣ / ٧٦ وغيرهم ، وقد تقدم برقم ٣٩٠ ، ١٤٠٣ ، ٢٦٩٤ بعض طرقه عن علي وعائشة وغيرهما .

(٤) تقدم آنفا في حديث جابر قوله « أبلك جنون ؟ » قال : لا . وأما قوله « أتعلمون » الخ فهو في حديث بريدة عند مسلم ١١ / ٢٠٢ من رواية بشير بن المهاجر ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه به مطولا ، وهكذا رواه ابن أبي شيبة ١٠ / ٧٣ والطحاوي في الشرح ٣ / ١٤٣ من طريق بشير به ، ورواه أبو يوسف في الآثار ٧١٩ عن أبي حنيفة ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة .

ومما في معنى المجنون من زال عقله بنوم ، أو إغماء ، أو شرب دواء ، أو سكر ، هذا ظاهر كلام الخرقى ، وأقره عليه أبو محمد ، وجزم بذلك . ومقتضى كلام أبي البركات جريان الخلاف فيه ، وفي بعض نسخ الخرقى : وهو صحيح بالغ عاقل ،^(١) وعلى ذلك شرح القاضي وأبو محمد ، وفسر القاضي ذلك بحقيقته ، وهو الصحة من المرض ، فلا يجب على مريض في حال مرضه ، وإن وجب عليه أقيم عليه بما يؤمن به تلفه ، وهذا فيه نظر ، فإن الحد إما أن يجب ويؤخر استيفاءه إلى حين صحته ، أو يجب ويستوفى منه على حسب حاله ، فعلى كل حال ليس الصحة شرطا للوجوب قاله أبو محمد ،^(٢) ويحتمل أن يريد بالصحيح الذي يتصور منه الوطاء ، فلو أقر بالزنا من لا يتصور منه الوطاء كالمجبوب فلا حد عليه ، وهو كالذي قبله ، لأن هذا فهم من قوله : عاقل ، (قلت) : ويحتمل أن يريد بالصحيح الناطق فلا يقبل إقرار الأخرس ، لأنه إن لم تفهم إشارته فواضح ، وإن فهمت فهي محتملة ، وذلك شبهة تدرأ الحد ، وهذا احتمال لأبي محمد ، والذي قطع به القاضي الصحة ، ويحتمل أن يريد بالصحة الاختيار ، وأراد الصحة المعنوية فلا يصح إقرار المكره ، ولا نزاع في ذلك . واعلم أنه يشترط في الإقرار أن يذكر حقيقة الفعل لتزول الشبهة .

٣١٤٣ - وفي قصة ماعز أن رسول الله - ﷺ - قال له « أنكها » ؟ قال : نعم . قال رسول الله - ﷺ - : « حتى غاب ذلك منك في

(١) تقدم في المتن : وهو بالغ صحيح عاقل . وهكذا في نسخة المتن والمغني .

(٢) ذكره في المغني ٨ / ١٩٥ .

ذلك منها؟» قال : نعم . قال « كما يغيب الميل في المكحلة والرشاء في البئر ؟ » قال : نعم . قال « هل تدري ما الزنا ؟ » قال : نعم ، أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من أهله حلالا .. رواه أبو داود .^(١)

٣١٤٤ - وفي الصحيح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : لما أتني ماعز النبي - ﷺ - قال له « لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت ؟ » قال : لا يارسول الله . قال « أنكتها ؟ » قال : لا يكتني ، قال : نعم . فعند ذلك أمر برجمه .^(٢) انتهى . ولا يعتبر أن يكون في مجالس ، لأن أكثر الأحاديث ليس فيها تعريض لذلك ، ويعتبر في استقرار الإقرار دوامه ، أن لا ينزع عنه حتى يتم عليه الحد ، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى . انتهى .

وإن ثبت الزنا بالبينة اعتبر أن يكون أربعة ، وهذا إجماع في الجملة والحمد لله ، وقد شهد له قوله تعالى ﴿ وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ﴾ .. الآية^(٣) وقوله سبحانه ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا

(١) هو في سننه ٤٤٢٨ من طريق أبي الزبير ، عن عبد الرحمن بن الصامت عم أبي هريرة ، عن أبي هريرة ، ورواه أيضا عبد الرزاق ١٣٣٤٠ وابن الجارود ٨١٤ وابن حبان كما في الموارد ١٥١٣ والدارقطني ٣/ ١٩٦ والبيهقي ٨/ ٢٢٧ والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ١٣٥٩٩ من طريق أبي الزبير به مطولا ، وعبد الرحمن هذا ذكره البخاري في الكبير ٣/ ٣٦١ باسم عبد الرحمن بن الهضاهض ، وأشار إلى حديثه هذا ، ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن أبي حاتم ، وذكر الخلاف في اسم أبيه ، وليس له سوى هذا الحديث كما في الميزان ووثقه ابن حبان .

(٢) رواه البخاري ٦٨٢٤ من طريق يعلى بن حكيم ، عن عكرمة عنه ، ورواه أيضا أحمد ١/ ٢٣٨ ، ٢٧٠ وأبو داود ٤٤٢٧ والطبراني في الكبير ١١٩٣٧ والدارقطني ٣/ ١٢١ والبيهقي ٨/ ٢٢٦ من طريق يعلى بن حكيم به ، واستدركه الحاكم ٤/ ٣٦١ من طريق يعلى ، وقال : صحيح على شرطهما . وقد عرفت أنه عند البخاري ، ورواه أحمد ١/ ٢٥٥ ، ٢٨٩ ، ٣٢٥ وابن أبي شيبة ١٠/ ٢٥ من طريق يحيى ابن أبي كثير ، عن عكرمة بنحوه .

(٣) سورة النساء ، الآية ١٥ .

بأربعة شهداء فأجلدوهم ثمانين جلدة ﴿١﴾ وقوله تعالى ﴿لولا
جاؤا عليه بأربعة شهداء ، فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند
الله هم الكاذبون﴾ ﴿٢﴾ .

٣١٤٥ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن سعد بن عبادَةَ - رضي الله
عنه - قال لرسول الله - ﷺ - : أرأيت لو أني وجدت مع
امرأتي رجلا ، أمهله حتى آتي بأربعة شهداء ؟ فقال رسول الله
- ﷺ - « نعم » . رواه مسلم ومالك في الموطأ (٣) اهـ .

ويعتبر في الأربعة شروط (أحدها) أن يكونوا رجالا ، فلا
يقبل فيهم امرأة ، ولا خنثى مشكل بحال ، (٤) لأن لفظ الأربعة
اسم لعدد المذكورين ، فظاهره الاكتفاء بأربعة ، فلو أقمنا
المرأتين مقام الرجل خرجنا عن ظاهر الآية لاشتراط خمسة .
(الثاني) أن يكونوا من المسلمين ، فلا تقبل شهادة أهل
الذمة ، كما لا تقبل روايتهم ، ولا أخبارهم الدينية . وسواء
كانت الشهادة على مسلم أو ذمي ، ولا عبرة برواية حنبل في قبول

(١) سورة النور ، الآية ٤ .

(٢) سورة النور ، الآية ١٣ .

(٣) هو في صحيح مسلم ١٣٠/ ٩ وموطأ مالك ٢١٢/ ٢ ، ٤١/ ٣ من طريق سهيل بن أبي صالح ،
عن أبيه ، عن أبي هريرة ، ورواه أيضا أحمد ٤٦٥/ ٢ وأبو داود ٤٥٣٢ ، ٤٥٣٣ وابن ماجه ٢٦٠٥
وابن الجارود ٧٨٧ والطحاوي في المشكل ٤٠٢/ ١ والبيهقي ٢٣٠/ ٨ ، ٣٢٧ من طريق سهيل به ،
وروى عبد الرزاق ١٧٩١٧ عن معمر ، عن الزهري قال : سألت رجل النبي ﷺ فقال : الرجل يجد مع
امرأته رجلا فيقتله ؟ فقال النبي ﷺ « إلا بالبينه » فقال سعد بن عبادَةَ : وأي بينة أبين من السيف ؟
فقال النبي ﷺ « ألا تسمعون إلى ما يقول سيدكم » قالوا : لا تلمه يارسول الله فإنه رجل غيور .
الحديث ، وروى ابن أبي شيبة ٤٠٥/ ٩ عن المغيرة قال : بلغ النبي ﷺ أن سعد بن عبادَةَ يقول :
لو وجدت معها رجلا لضربه بالسيف غير مصفح . فقال النبي ﷺ « أتعجبون من غيرة سعد ، فوالله
لأنا أغير منه ، والله أغير مني » .

(٤) روى ابن أبي شيبة ٥٨/ ١٠ عن الزهري قال : مضت السنة من رسول الله ﷺ والخليفتين بعده
أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود .

شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض. ^(١) (الثالث) أن يكونوا أحرارا ، فلا تقبل شهادة العبد ، للاختلاف في شهادته في سائر الحقوق ، وذلك يؤثر شبهة في عدم قبوله في الحد ، لاندرائه بالشبهة . (وعن أحمد) لا يشترط ذلك ، ولعله أظهر ، لدخوله في عامة النصوص . (الرابع) أن يكونوا عدولا ، فلا تقبل شهادة فاسق ، كما لا يقبل خبره ، وكبقية الشهادات بطريق الأولى. وقد قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنِيبٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ^(٢) . الآية ولا مستور الحال ، وإن قبلناه في الأموال ، احتياطا لهذا الباب وتضييقا له . (الخامس) أن يصفوا الزنا فيقولوا : رأينا غيب ذكره أو حشفته أو قدرها في فرجها ؛ لما تقدم عن ماعز ، وإذا اعتبر ذلك في الإقرار ففي البيعة أولى ^(٣) .

٣١٤٦ - وعن جابر - رضي الله عنه - قال : جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا ، فقال « اتنوني بأعلم رجل منكم » فأتوه بابني صوريا فنشدهما « كيف تجدان أمر هذين في التوراة ؟ » قالوا : نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما . قال « فما يمنعكم أن ترجموهما ؟ » قالوا : ذهب سلطاننا فكرهنا القتل ؛ فدعا رسول الله ﷺ -

(١) ذكر أبو محمد في المغني ٨ / ١٩٨ هذه الشروط ، ولم يذكر رواية حنبل ، وذكرها في الكافي ٣ / ٢٠٥ ولم يذكر هذا الشرط ، ولم يذكره في المقنع ، قال في المبدع ٩ / ٧٦ : واكفي بذلك يعني بشرط العدالة عن ذكر الإسلام ، لأن أهل الذمة كفار ، لا تتحقق العدالة فيهم .

(٢) سورة الحجرات ، الآية ٦ .

(٣) تقدم برقم ٣١٤٣ قوله لماعز « أنكها » قال : نعم . إلى قوله « أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من أهله حلالا » وإنما قرره بذلك للتأكد ، ولذلك قال « لعلك قلت أو غمزت أو نظرت ؟ » فالظاهر أنه متى حصل تأكد الشهود بوقوع الجماع لم يلزم قولهم : رأينا غيب . الخ لندرة رؤية ذلك منها فاشترط ذلك سبب لإلغاء الحد ، وإشاعة الفاحشة .

بالشهود ، فجاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة ، فأمر رسول الله - ﷺ - برجمهما ... رواه أبو داود (١) وهل يعتبر مع ذلك أن يذكروا (المكان) لاحتمال الاختلاف ، فتكون شهادة أحدهم على غير الفعل . الذي شهد به الآخر ، (والمزني بها) لاحتمال الاختلاف في إباحتها، ولذلك قال النبي - ﷺ - لماعز « فبمن ؟ » (٢) وهو اختيار القاضي ، أو لا يعتبر ذلك ، كما لا يعتبر في الإقرار ، ولهذا لم يذكر المكان في قصة اليهود ، ولا المزني بها في أكثر الأحاديث ، وهذا اختيار ابن حامد ؟ على وجهين ، (٣) وأجراهما أبو البركات في الزمان والمكان ، وهو واضح ، وكلام أبي محمد يقتضي أنه لا يشترط ذكر الزمان بلا خلاف . (السادس) أن يشهدوا كلهم في مجلس واحد . ذكره الخرقى في غير هذا الموضوع ، فقال : إن جاء الأربعة متفرقين ، والحاكم جالس في مجلس حكمه لم يقم ، قبلت شهادتهم ، وإن جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم كانوا قذفة ، وعليهم الحد . (٤)

٣١٤٧ - وذلك لما روي أن أبا بكرة ونافعا ، وشبل بن معبد شهدوا عند عمر - رضي الله عنه - على المغيرة بن شعبة بالزنا ، ولم يشهد

(١) هو في سننه ٤٤٥٢ من طريق مجالد ، عن الشعبي ، ثم رواه بعده عن مغيرة وابن شبرمة ، عن إبراهيم والشعبي مرسلا ، ولم يسق لفظه ، وسكت عنه أبو داود ، وقال المنذري في تهذيب السنن ٤٢٧٨ : وفي إسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف ، وقد ثبتت قصة رجم اليهوديين في صحيح البخاري ٦٨٤١ ومسلم ٢٠٨/١١ عن ابن عمر ، ورواها أيضا البراء بن عازب ، وأبو هريرة وغيرهما ، وفي مصنف عبد الرزاق ١٣٣٣٠ وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ٤٤٤٦ وغيرها .

(٢) ذكرت هذه الكلمة في حديث يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه ، وتقديم برقم ٣١٣٩ .

(٣) انظر المسألة في المغني ٨ / ٢٠٠ والمحرر ٢ / ١٥٤ والفروع ٦ / ٧٨ والمبدع ٩ / ٧٨ والإنصاف ١٠ / ١٩٠ والمطالب ٦ / ١٩٠ .

(٤) ذكر ذلك الخرقى في صفحة ٢٣٢ في كتاب القضاء .

زياد ، فحد الثلاثة^(١) ، ولو لم يشترط المجلس لم يحدهم ، لجواز أن يكملوا أربعة في مجلس آخر ، وفيه نظر ، لأن قرينة حالهم تقتضي أنه لا رابع لهم إلا زياد ، ولا يشترط مجيئهم جملة ، بل شهادتهم في مجلس واحد ، وفي قصة المغيرة أن أبا بكرة - رضي الله عنه - قال لعمر - رضي الله عنه - : أرأيت لو جاء آخر فشهد أكنت ترجمه ؟ قال عمر - رضي الله عنه - : إي والذي لا إله إلا هو ، والذي نفسي بيده ؛^(٢) والله أعلم .

قال : ولو رجم بإقراره ، فرجع قبل أن يقتل كف عنه ، وكذلك إن رجع بعد أن جلد ، وقبل كمال الحد خلي عنه .^(٣)

٣١٤٨ - ش : لأن في الصحيح وفي السنن من رواية أبي هريرة ونعيم بن هزال وغيرهم أن ماعزا - رضي الله عنه - لما وجد مسّ الحجارة

(١) هذه قصة مشهورة في كتب التاريخ والحديث ، ذكرها ابن جرير في تأريخ الأمم والملوك ٦٩/ ٤ في حوادث سنة ١٧ من طريق معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، وعن الواقدي بإسناده عن مالك بن أوس بن الحذنان ، وعن سيف بن عمر التميمي بأسانيده ، وأورد القصة مطولة ، وقد رواه عبد الرزاق في التفسير ٥٢/٢ وفي المصنف ١٣٥٦٤ - ١٣٥٦٧ عن ابن المسيب ، وأبي عثمان النهدي ، وأبي الضحى ، وذكر أن عمر حد الثلاثة ، ثم سأهم أن يتوبوا فتاب اثنان فقبلت شهادتهما ؛ وقد رواه ابن أبي شيبة ٩١/١٠ عن أبي عثمان وهو النهدي ، وفيه ما شهد به زياد ، وما طلب منه عمر ، ثم رواه من طريق قسامة بن زهير بالقصة مطولا ، وكذا رواه الطبراني في الكبير ٧٢٢٧ مختصرا ، ورواه الطحاوي في الشرح ١٥٣/٤ عن أبي عثمان النهدي ، وعن سعيد بن المسيب ، وفيه : فأمر بأولئك نفر فجلدوا ، وذكر أن عمر استأبهم فتاب اثنان ، وأبي أبو بكرة أن يتوب ، ورواه الحاكم في المستدرک ٤٤٨/٣ عن عبد العزيز بن أبي بكرة بالقصة مطولة ، وسكت عنها هو والذهبي ، ورواه البيهقي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، عن أبي أسامة ، عن عوف عن قسامة بن زهير ، واختصر القصة ، ثم رواه عن قتادة ، أن أبا بكرة ونافع بن الحارث بن كلدة ، وشبل بن معبد شهدوا على المغيرة فذكره .

(٢) لم أجد من ذكر هذه الزيادة مسندة ، وقد ذكرها أبو محمد في المغني ٢٠١/ ٨ وفيه : قال عمر : إي والذي نفسي بيده . وذكر ابن جرير في التأريخ ٧٢/ ٤ أن المغيرة قال : اشفني من الأعبد . فقال : اسكت أسكت الله نأمتك ، أما والله لو تمت الشهادة لرجمتك بأحجارك .

(٣) وقع في المغني : بإقرار فرجع . وسقطت لفظة « عنه » في قوله : خلي عنه . من (م) ت ع (متن) .

فر ، وفي رواية : خرج يشتد ، فضرب حتى مات ، وذكر ذلك لرسول الله - ﷺ - فقال « هلا تركتموه »^(١) وفي هذا تحضيض على تركه ، وفي رواية « لعله أن يتوب فيتوب الله عليه »^(٢) وفي هذا دليل على تركه وقبول رجوعه .

٣١٤٩ - وفي حديث بريدة - رضي الله عنه - قال : كنا أصحاب رسول الله - ﷺ - نتحدث أن الغامدية وما عزر بن مالك لو رجعا بعد اعترافهما أو قال لو لم يرجعا بعد اعترافهما لم يطلبهما ، وإنما رجمهما عند الرابعة .. رواه أبو داود .^(٣) ولأن ذلك شبهة ، والحد يدرأ بها ، ولأن الإقرار أحد بينتي الحد ، فسقط بالرجوع ، كالبينة إذا رجعت قبل إقامة الحد .

إذا تقرّر هذا فصفة الرجوع عن الإقرار أن يقول : كذبت في إقراري . أو لم أفعل ما أقررت به ، ونحو ذلك ، فإذا يجب الكف عنه ، ومتى قتل ضمن والحال هذه ، لزوال إقراره صريحا فكأنه لم يقر وضمانه بالدية فقط ، للاختلاف في صحة رجوعه ، وذلك شبهة دائرة للقصاص ، ولو هرب ، أو قال :

(١) وقعت هذه الجملة في حديث أبي هريرة عند أحمد ٤٥٠/ ٢ وابن ماجه ٢٥٥٤ وابن أبي شيبة ١٠/ ٧٢ وابن الجارود ٨١٩ والحاكم ٤/ ٣٦٣ والطحاوي في مشكل الآثار ١/ ١٧٩ والبيهقي ٨/ ٢٢٨ من رواية أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ووقعت في حديث يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه ، عند أبي داود ٤٤١٩ وأحمد ٥/ ٢١٧ وابن أبي شيبة ١٠/ ٧١ والبيهقي ٨/ ٢١٩ لكن روى أبو داود ٤٤٢٠ والطحاوي في المشكل ١/ ١٨٠ عن ابن إسحاق ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن الحسن بن محمد بن علي ، أنه سأل جابرا عن قوله « هلا تركتموه » فقال جابر : إنا لما خرجنا به فوجد مس الحجارة قال : يا قوم ردوني ، فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي ، فلم نزع حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله ﷺ قال « فهلا تركتموه وجتموني به ؟ » ليستثبت منه ، فأما لترك حد فلا .

(٢) وقعت هذه الجملة في حديث يزيد بن نعيم بن هزال المذكور في التعليق قبله .

(٣) هو في سنة ٤٤٣٤ من حديث بشير بن المهاجر ، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، ورواه النسائي في الرجم من سنة الكبرى ، كما في تحفة الأشراف ١٩٤٨ .

ردوني إلى الإمام ونحو ذلك ترك أيضا ، لكن متى قتل والحال هذه فلا ضمان على قاتله ، لأن ذلك ليس بصريح في رجوعه ، ولذلك والله أعلم لم يضمن النبي - ﷺ - ماعزا من قتله . وقول الخرقى : ولو رجم بإقراره . فيه إشعاره بأنه لو رجم بالبينة ثم رجع أو هرب لم يسمع منه ، وهو كذلك بالإجماع فيما أظن^(١) والله أعلم .

قال : ومن زنا مرارا ولم يحد فحد واحد .

ش : حكى ذلك ابن المنذر عمن يحفظ عنه من أهل العلم ، في مسألتي المنطوق والمفهوم ،^(٢) ولأن قوله سبحانه وتعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾^(٣) يشمل من زنى مرة ، ومن زنى مرارا ، وقول النبي - ﷺ - في الأمة « إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها »^(٤) يقتضي أن من زنا بعد أن حد يحد ثانيا .

قال : وإذا تحاكم إلينا أهل الذمة حكمنا عليهم بما حكم الله عز وجل علينا به .

ش : أما الحكم عليهم بما حكم الله علينا به فلا ريب فيه ،

(١) لم أجد ذكر الإجماع المذكور في المعنى ٨/ ١٩٧ ، ٢١٢ والكافي ٣/ ٢٠٤ والمبدع ٩/ ٧٤ والإنصاف ١٠/ ١٨٨ ولكن لا يتصور الخلاف في ذلك ، لأنه في الغالب منكر لما شهدت به البينة ، فكيف يقال : رجع . وهو لم يعترف أصلا .

(٢) قال في المعنى ٨/ ٢١٣ : قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم وإن أقيم عليه الحد ثم حدثت منه جناية أخرى ففيها حدا ، لا نعلم فيه خلافا ، وحكاة ابن المنذر إجماعا عمن يحفظ عنه . اهـ ولم أجد ذلك في كتاب الإجماع ، ولا كتاب الإشراف لابن المنذر ، ومراد الزركشي بالمفهوم أن من زنى بعد الحد كرر عليه الحد .

(٣) سورة النور ، الآية ٢ .

(٤) هو حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، وتقدم برقم ٣١٢١ .

قال الله تعالى ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾^(١) ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾^(٢) وقال تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٣) ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٤) ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾^(٥) . وهل الحكم بينهم (على طريق الوجوب) ، ويحتمله كلام الخرفي ، للآية الأولى ، (أو على طريقة التخيير) وهو المشهور ، للآية الثانية ، إذ صدرها ﴿ فَإِنْ جَاؤُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ ﴾^(٦) وكالمستأمنين ، (أو إن اتحدت ملتهم خير) لأن الآية وردت في اليهود ، وملتهم واحدة ، وإن اختلفت وجب ، كما لو تحاكموا مع مسلم ، (أو يخير للآية) إلا أن يتظالموا في حقوق الآدميين ، فيجب دفعاً للظلم الواجب دفعه على كل أحد ، لاسيما على الحكام المنتصين لذلك ، وهو مختار أبي البركات ؟ على أربع روايات ، وهل يحكم آن ويعدى آن خبرناه بطلب أحدهما ، أو لا بد من اتفاقهما كالمستأمنين ؟ على روايتين^(٧) والله أعلم .

قال : وإذا قذف بالغ عاقل حرا مسلما أو حرة مسلمة

(١) سورة المائدة ، الآية ٤٩ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٤٢ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٤٤ .

(٤) سورة المائدة ، الآية ٤٥ .

(٥) سورة المائدة ، الآية ٤٧ .

(٦) سورة المائدة ، الآية ٤٢ .

(٧) ذكر هذه المسألة الفقهاء في أحكام أهل الذمة ، وذكرها المفسرون ، ونقل ابن كثير في تفسير قوله تعالى ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ ﴾ عن ابن عباس ومجاهد ، وعكرمة والحسن وقتادة والسدي وغيرهم قالوا : هي منسوخة بقوله ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ .

بالزنا ، جلد الحد ثمانين جلدة إن طالب المقذوف ، ولم تكن للقاذف بيعة .^(١)

ش : القذف محرم بالإجماع ، للأذى الحاصل به المأمور بانتفائه شرعا ، وقد نص الله تعالى ورسوله على القذف بالزنا ، لتأكيد تحريمه ، قال سبحانه ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون ﴾^(٢) .. وقال تعالى ﴿ إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات ، لعنوا في الدنيا والآخرة ، ولهم عذاب عظيم ﴾^(٣) .

٣١٥٠ - وقال النبي - ﷺ - « اجتنبوا السبع الموبقات » قالوا : وما هن يارسول الله ؟ قال « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » متفق عليه^(٤) .

ويجب الحد بالقذف بالزنا بالإجماع ، للآية الكريمة ، ووجوبه بشروط أربعة ، اثنان منها في القاذف ، واثنان في المقذوف ، فأما اللذان في القاذف (فأحدهما) أن يكون مكلفا ، وهو العاقل البالغ ، إذ غيرهما لا يتعلق به حكم خطابي ، لرفع القلم عنه فلا حد على مجنون ، ولا ميرسم ، ولا نائم ، ولا سكران ، على ظاهر كلامه ، وعموم كلام غيره

(١) في المتن : وإذا قذف حر بالغ . وفي (ي) : عاقل بالغ . وسقطت لفظة « بالزنا » من المعنى ، ولفظة « جلدة » من (ت م ع متن معني) وفي المتن : إن طلب المقذوف .

(٢) سورة النور ، الآية ٤ .

(٣) سورة النور ، الآية ٢٢ .

(٤) رواه البخاري ٢٧٦٦ ، ٦٨٥٧ ومسلم ٨٢/ ٢ من طريق سليمان بن بلال ، عن ثور بن زيد ، عن أبي الغيث ، عن أبي هريرة ورواه أيضا أبو داود والنسائي وغيرهما .

يقتضي أنه على الروائتين ، ولا على صبي (الثاني) أن لا يكون له بينة بما قاله على المقدوف ، لقوله تعالى ﴿ والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾^(١) الآية ، شرط سبحانه للجلد عدم البينة ، وفي معنى البينة الإقرار من المقدوف ، فإن كان القاذف زوجا اشترط شرط ثالث ، وهو عدم لعانه ، فإن لاعن فلا حد عليه ، لقوله سبحانه ﴿ والذين يرمون أزواجهم ، ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ﴾^(٢) الآية .

وأما الاثنان اللذان في المقدوف (فأحدهما) أن يكون محصنا ، والمحصن هنا فسرهُ الأصحاب بالحر المسلم العاقل ، العفيف عن الزنا ، الذي يجامع مثله ، وفي اشتراط سلامته من وطء الشبهة وجهان ، وكذلك في اشتراط بلوغه روايتان ، وهذا قد يؤخذ من كلام الخرقى مفرقا ، فالحرية والإسلام نص عليهما هنا ، والعفة عن الزنا تؤخذ من الشرط الثاني في القاذف^(٣) . وكونه يجامع مثله يذكره بعد ، واقتضاه على ذلك يفهم منه أنه لا يشترط البلوغ ، والعقل يؤخذ من نفيه الحد عن قاذف الطفل ، والسلامة من وطء الشبهة لا يشترطها ، وبيان ذلك أما الحرية والإسلام فلأن العبد والكافر حرمتها ناقصة ، فلا ينتهض لإيجاب الحد ، والآية الكريمة وردت في الحرة المسلمة ، وغيرهما ليس في معناهما ، وأما العقل فلأن غير العاقل لا يعير بالزنا ، لعدم تكليفه ، والحد إنما

(١) سورة النور ، الآية ٤ .

(٢) سورة النور ، الآية ٦ .

(٣) يعني أن لا يكون للقاذف بينة بما قاله على المقدوف ، أو لا يقر المقدوف بالزنا ، فإن ذلك يفيد انتفاء العفة .

وجب دفعا للعار عن المقذوف ، وأما العفة عن الزنا فلان غير العفيف لا يشينه القذف ،^(١) والحد إنما وجب من أجل ذلك ، وقد أسقط الله تعالى الحد عن القاذف إذا كانت له بينة بما قال ، وأما كونه مثله يجامع فلأن غير ذلك لا يعير بالقذف ، لتحقق كذب القاذف ، والقذف إنما وجب لذلك ، وأقل من يجامع مثله أن يكون له عشر سنين إن كان ذكرا ، أو تسع سنين إن كان أنثى ، كذا ذكر أبو محمد تبعا لظاهر كلام الخرقى .

وأما اشتراط البلوغ على رواية قيل إنها مخرجة ، وليست بمنصوصة . فلأن غير البالغ غير مكلف أشبه المجنون ، وأما عدم اشتراطه على أخرى - وهو مقتضى كلام الخرقى ، وقطع بها القاضي والشريف وأبو الخطاب في خلافاتهم ، والشيرازي وابن عقيل في التذكرة - فلأن ابن عشر سنين ونحوه يلحقه الشين بإضافة الزنا إليه . ويعير بذلك ، ولهذا جعل عيبا في الرقيق ، وأشبه البالغ . وأما اشتراط السلامة من وطء الشبهة وعدمه ، فعمل مبنى ذلك على أن وطء الشبهة هل يوصف بالتحريم أم لا ، وقد تقدم عن القاضي أنه وصفه بالتحريم ، وأن ظاهر كلام الخرقى وجماعة عدم وصفه بذلك ،^(٢) وكذلك ظاهر كلام جماعة هنا أنه لا يشترط السلامة من ذلك .

(تنبيه) ظاهر كلام الأصحاب أنه لا يشترط العدالة ، بل لو كان المقذوف فاسقا لشرب خمر ونحوه أو لبدعة ، ولم

(١) والمراد بغير العفيف من اشتهر بفعل الفاحشة ، أو صار يتمدح بذلك كثيرا .
(٢) ذكره كثير من الأصحاب في باب المحرمات في النكاح ، كما في المبدع ٧/ ٦٦ والإنصاف

يعرف بالزنا ، فإن الحد يجب بقذفه ، وقال الشيرازي : لا يجب الحد بقذف مبتدع ولا مبتدعة .^(١)

(الشرط الثاني) في المقذوف مطالبته بالقذف ، لأنه حق له ، فلا يستوفى بدون طلبه كبقية حقوقه . وهذا سواء قلنا : إنه للقاذف محض حق له ، كما هو المنصوص ، والمختار للأصحاب ، أو قلنا : هو حق الله تعالى ، وليست بالبينة ، لأنه أذى للآدمي فيه حق ، قطعاً للأذى الحاصل له ، مع أن مقتضى كلام أبي البركات نفي الخلاف رأساً ، والقطع بأنه حق للآدمي ، وهو الصواب ، ويبان ذلك له محل آخر ،^(٢) وتعتبر استدامة الطلب إلى إقامة الحد ، فلو طالب ثم عفى عن الحد سقط ، على المذهب وعلى الرواية المحكية بأنه حق لله تعالى لا يسقط بالعفو .

(تنبيهان) أحدهما إذا وجب الحد بقذف من لم يبلغ لم يقم حتى يبلغ ويطالب ، لعدم اعتبار كلامه قبل البلوغ ، وليس لوليه المطالبة ، حذارا من فوات التشفي ، ولو قذف غائبا اعتبر قدومه وطلبه ، إلا أن يثبت أنه طالب في غيبته ، فيقام على المذهب ، وقيل : لا ، لاحتمال عفوهِ ، ولو قذف عاقلا فجن أو أعجمي عليه قبل الطلب ، لم يقم حتى يفيق ويطالب ، فإن

(١) لم يذكر هذا الشرط في المغني ٨/ ٢١٥ والكافي ٣/ ٢١٦ وشرح المنتهى ٣/ ٣٥١ ومطالب أولي النهى ٦/ ١٩٦ وذكره ابن مفلح في الفروع ٦/ ٨٤ عن المبهج والإيضاح ، وكذا ذكره في المبدع ٩/ ٨٥ والإنصاف ١٠/ ٢٠٣ .

(٢) جزم في المغني ٨/ ٢١٧ وشرح المنتهى ٣/ ٣٥١ والمطالب ٦/ ١٩٥ وغيرها بأنه حق للآدمي ، وذكر الخلاف في الكافي ٣/ ٢٢٢ والمقنع ٣/ ٤٦٨ والفروع ٦/ ٩٣ والإنصاف ١٠/ ٢٠٠ والمبدع ٩/ ٨٤ مع ترجيح أنه للآدمي .

كان قد طالب ثم جن أو أغمي عليه جازت إقامته^(١)
(الثاني) . يستثنى مما تقدم الوالد لا يحذ بقذف ولده ، والله
أعلم .

قال : وإن كان القاذف عبداً أو أمة جلد أربعين ، بدون
السوط الذي يجلد به الحر .

ش : الإجماع على وجوب الحد على العبد بقذف المحصن ،
لشمول الآية الكريمة له ، ثم مقدار الحد إن كان القاذف حراً
ثمانون للآية الكريمة ، وإن كان القاذف عبداً فأربعون ، جعلاً
له على النصف من الحر ، لأن ذلك مما يتبعض .

٣١٥١ - وقد قال أبو الزناد : جلد عمر بن عبد العزيز عبداً في فرية
ثمانين ، قال أبو الزناد : فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن
ذلك ، فقال : أدركت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ،
والخلفاء هلم جراً ، فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من
أربعين .. رواه مالك في الموطأ .^(٢)

٣١٥٢ - وقال سعيد : حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، قال :
حضرت عمر بن عبد العزيز جلد عبداً في فرية ثمانين ، فأنكر
ذلك من حضره من الناس والفقهاء^(٣) ، وهذا كقول الإجماع

(١) روى ابن أبي شيبة ١٠ / ٦٢ عن الحسن والنخعي قالا : من قذف صغيراً فلا حد عليه . ثم روى
عن الزهري نحوه ، وروى عبد الرزاق ١٣٦٩٩ عن الزهري : من قذف صبياً أو صبياً فلا حد عليه .
ثم روى عن إبراهيم النخعي نحوه .

(٢) هكذا في الموطأ مع تنوير الحوالك ٣ / ٤٥ عن أبي الزناد بلفظه ، ورواه عنه عبد الرزاق ١٣٧٩٤
وعنه البيهقي ٨ / ٢٥١ وروى عبد الرزاق أيضاً ١٣٧٩٣ عن ذكوان ، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ،
قال : أدركت عمر وعثمان ومن بعدهم من الخلفاء لا يضربون المملوك في القذف إلا أربعين . وروى
ابن أبي شيبة ٩ / ٥٠٤ عن عبد الله بن أبي بكر قال : ضرب عمر بن عبد العزيز العبد بقذف ثمانين .
(٣) لم أقف على هذا الموضع من سنن سعيد ، ولكنه رواية من الأثر قبله ، وقد روى ابن أبي شيبة
٩ / ٥٠٣ عن جرير بن حازم قال : قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة : أما بعد كتبت

من الصحابة ، والإنكار على من خالفهم ، وهو يخص عموم الآية ، وإن كان القاذف نصفه حرا فبحساب ذلك ، على ظاهر كلام أحمد ، لأن ذلك مما يتبعض ، وقيل : هو كالعبد ، لأن الإجماع إنما انعقد على الثمانين في الحر ، فيبقى فيما عداه على أصل براءة الذمة ، ولو قيل بالعكس لاتبه ، لشمول الآية الكريمة للجميع ، خرج منه العبد لأقوال الصحابة ، فما عداه على العموم .^(١)

واشترط الخرقى أن يكون جلد العبد بسوط دون الذي يجلد به الحر ، تخفيفا للصفة كما خفف في القدر ، ولأبي محمد احتمال بتساويهما ، وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب ، لأنه على النصف ، ولا يتحقق التنصيف إلا مع المساواة .^(٢)

قال : وإذا قال له : يالوطي . سئل عما أراد ، فإذا قال : أردت أنك من قوم لوط . فلا شيء عليه ، وإن قال : أردت أنك تعمل عمل قوم لوط ، فهو كمن قذف بالزنا .

ش : إذا قال له : يالوطي . فعند الخرقى - وهو إحدى الروايتين عن أحمد - رضي الله عنه أن هذا ليس بصريح في القذف ،

تسأل عن العبد يقذف الحر كم يجلد ؟ وذكرت أنه بلغك أنني كنت أجلده بالمدينة أربعين ، ثم جلدته في آخر عملي ثمانين ، وإن جلدي الأول كان رأيا رأيته ، وإن جلدي الآخر وافق كتاب الله فاجلدوا ثمانين .

(١) تقدم أنفا ما روي عن عمر وعثمان ، وروى عبد الرزاق ١٣٧٨٨ عن علي بن أبي طالب أنه ضرب عبدا افتري على حر أربعين ، وروى ابن أبي شيبة ٥٠١/٩ عن مكحول وعطاء أن عمر وعليا كانا يضربان العبد يقذف الحر أربعين ، ثم روى عن قتادة عن علي قال : يضرب أربعين ، وروى نحوه عن جماعة من التابعين .

(٢) ذكر ذلك أبو محمد في المغني ٢١٩/٨ بعد تعليل القول الأول ، وذكره صاحب المبدع ٨٤/٩ ولم يذكره في الكافي ٢٢٢/٣ والفروع ٨٣/٦ والإنصاف ٢٠٠/١٠ وشرح المنتهى ٣٥٠/٣ والمطالب ١٩٤/٦ .

لاحتتماله له ولغيره ، إذ يحتمل أنه منهم أي ينسب إليهم . وإذا
احتمل واحتمل ، والحد يدرأ بالشبهة ، مع أن الأصل براءة
الذمة ، لم يحكم بأنه صريح ،^(١) وعند ذلك يسأل عما أراد ،
فإن فسره بما لا يوجب الحد ، كما إذا قال : أردت أنك من
قوم لوط . أي تنسب إليهم ، فلا حد عليه ، لأنه فسر كلامه بما
يحتمله مما لا يوجب حدا ، وإن فسره بما يوجب الحد ، كما
إذا قال : أردت أنك تأتي الذكران . وجب الحد عندنا بلا
ريب ، لوجوب حد الزنا على فاعل ذلك كما تقدم ، وهذا هو
الضابط ، وهو أن كل ما وجب حد الزنا بفعله ، وجب الحد
بالقذف به ، وما لا فلا ، ومن ثم خرج الخلاف إذا قذفه
بإتيان بهيمة^(٢) انتهى . وكذلك إن فسره بما يشمل الوطء

(١) لكنه اشتهر بين العلماء وغيرهم لهذا الفعل ، فأصبح صريحا لا يحتمل سوى ذلك ، وإن كان
في عهد الصحابة ليس بمشهور ، فقد روى عبد الرزاق ١٣٧٣ عن إبراهيم النخعي في رجل قال
لرجل : بالوطي . قال : يسأل ماذا أراد بذلك . ثم روى عن الزهري وقناة قالا : لا يحد . وروى ابن
أبي شيبة ٥٣٢/٩ عن سنان بن سلمة أنه قال : نعم الرجل إن كان لوطيا . ورواه عبد الرزاق ١٣٧٤٦
ولفظه : نعم الرجل أنت إن كنت من قوم لوط . وروى ابن أبي شيبة ٥٣٣/٩ عن الضحاك والشعبي
أنه لا حد عليه ، ثم روى عن فرقد السبخي عن الحسن ومحمد : ليس عليه حد إلا أن يقول : إنك
تعمل بعمل قوم لوط . وروى عن قتادة قال : قال رجل لأبي الأسود : بالوطي . فقال : يرحم الله
لوطا . ولم يره شيعا ، ثم روى عن إبراهيم قال : يجلد من فعله ومن رمى به . وروى أيضا عن عبد
الحميد بن جبير أن رجلا قال لرجل : بالوطي . فرفع إلى عمر بن عبد العزيز فجعل يقول : بالوطي
يامحمدي . فضربه بضعة عشر سوطا ، ثم أخرجه من الغد فأكمل له الحد .

(٢) هذه المسألة هي الخامسة والتسعون من مسائل أبي بكر ، قال أبو الحسين في
الطبقات ٢/١١٦ : قال الخرقني : وإذا قال له : بالوطي . سئل عما أراد ، فإذا قال : أردت أنك من
قوم لوط . فلا شيء عليه ، وإذا قال : أردت أنك تعمل عمل قوم لوط . فهو كمن قذف بالزنا ،
وكذلك من قال : يامعفوج . قال أبو بكر : هذه المسألة رواها المرودي ، وهي قول قديم ، والعمل
على ما رواه مهنا أن عليه الحد . وجه قول الخرقني أنه إنما لم يكن هذا اللفظ صريحا لأنه يحتمل أن
يريد بذلك أنه يعمل عمل قوم لوط ، فيكون قذفا صريحا ، ويحتمل أنه من قوم لوط ، أو مؤمن بلوط ،
فلهذا رجع به إليه فيه ، وكذلك قوله : يامعفوج . يحتمل يامفلوج ، ويحتمل مفعول به ، فلهذا رجع
إلى تفسيره أو دلالة حاله ، ووجه قول أبي بكر أن من أصلنا أن التعريض بالقذف يوجب الحد ،
فأدنى أحواله ههنا أن يكون تعريضا .

وغيره ، كقوله : أردت أنك تعمل عمل قوم لوط . لأن من أشهر أعمالهم إتيان الذكران .

(وعن أحمد) لا يقبل تفسيره في حال الغضب، لأن القرينة تكذبه ، والمنصوص عن أحمد في رواية الجماعة ، - وعليه عامة الأصحاب - أن ذلك صريح في القذف ، فلا يقبل قوله بما يحيله ، لأن هذا اللفظ إذا أطلق لا يكاد يفهم منه إلا إتيان الذكران ، وإرادة الانتساب إلى قوم لوط بعيدة جدا ، إذ الظاهر أو القطع بأنهم لم يبق منهم أحد ، والاحتمال البعيد وجوده كعدمه ، ومن ثم بعد الشيخان قول الخرقى ، فعلى هذا إذا قال : أردت أنك تعمل عمل قوم لوط غير إتيان الذكران . فهل يقبل منه ، نظرا إلى أنه من باب إطلاق العام ، وإرادة الخاص ، وهو سائغ كثيرا ، أو لا يقبل ، لمخالفته الظاهر ؟ فيه وجهان . أما على قول الخرقى فيقبل منه بطريق الأولى ، لأنه إذا قبل منه صرف اللفظ عن مقتضاه عرفا ، فلأن يقبل منه إطلاق العام وإرادة الخاص أولى ، هذا هو التحقيق ، تبعا لأبي البركات ، وأبو محمد في معنيه بيني الوجهين على روايتي الصراحة وعدمها ، فإن قلنا صريح لم يقبل وإلا قبل^(١) والله أعلم .

قال : وكذلك من قال يامعفوج .

ش : هذا التشبيه (يَحْتَمَل) أن يرجع إلى أصل المسألة السابقة ، فعلى هذا إن فسره بما لا يوجب الحد ، كما إذا قال : أردت أنك معفوج دون الفرج ونحوه ، قبل منه عند الخرقى ، ولم يقبل منه عند غيره . وعلى هذا جرى الشيخان .

(١) لم أجد في المحرر كلاما في هذا الباب ، فلعل أبا البركات ذكر ذلك في شرح الهداية ، ولم يذكر أبو الخطاب باب القذف في هدايته .

(ويحتمل) أن يرجع إلى قوله : فهو كمن قذف بالزنا ، فيجب الحد ، ولا يقبل التفسير . ولعله أظهر ، إذ المعفوج مفعول من عفج بمعنى نكح ، فهو بمعنى منكوح أي موطوء .^(١)

(تنبيه) قد أخذ من كلام الخرقى في هذه المسألة ، وفي التي قبلها أن الحد لا يجب إلا بلفظ صريح ، كقوله : يازاني ، أو يأتي باللفظ الحقيقي في الجماع ، أما الألفاظ المحتملة كقوله لامرأة : يا قحبة ؛ أو لرجل يامخنت ، أو يقول لعربي يانبطي يافارسي ، أو يعرض بالزنا ، كأن يقول لمن يخاصمه : ما أنت بزنان . ما يعرفك الناس بالزنا ، ياحلال ابن الحلال ، ونحو ذلك ، فلا يجب به الحد ، وهذا إحدى الروايتين ، واختيار أبي بكر ، وأبي محمد ، (والثانية) يجب الحد بجميع ذلك في الجملة ، وهي اختيار القاضي ، وكثير من أصحابه في التعريض ، وتحقيق الروايتين وتوجيههما له محل آخر^(٢) والله أعلم .

قال : ولو قذف رجل فلم يقم عليه الحد حتى زنا المقذوف ، لم يزل الحد عن القاذف .

(١) هكذا ذكر ابن أبي الفتح في المطلع في هذا الباب ، وقال الجوهري في الصحاح مادة (عفج) : وعفجه بالعصا ضربه بها ، ويكنى به أيضا عن الجماع ؛ وقال في اللسان : عفج جاريته نكحها ، والعفج أن يفعل الرجل فعل قوم لوط ، وربما يكنى به عن الجماع .

(٢) روى ابن أبي شيبة ١٠/١٣١ عن الحسن وعكرمة في قول الرجل : يامخنت . قال عكرمة : عليه الحد ، وقال الحسن : ليس عليه شيء . وروى عبد الرزاق ١٣٧٤٤ عن أبي سفيان : من قال لرجل : يامخنت . فاضربوه عشرين ، وروى البيهقي ٨/٢٥٢ عن ابن عباس نحوه ، وذكره ابن حزم في المحلى ١٣/٢٨٢ وقال في المطلع ، في هذا الباب : القحبة الفاجرة ، وأصلها من السعال ، أرادوا أنها تسعل أو تتنحج ترمز بذلك ، وهي في عرف زماننا المعدة للزنا .

ش : نظرا إلى أن شرط وجوب الحد وهو الإحصان قد وجد ، فلا عبرة بما يطرأ بعده ، وصار هذا كما لو سرق عينا ثم ملكها ، ونحو ذلك ، وفي قوله : فلم يقيم عليه الحد حتى زنى إشعار بأنه لو ثبت أنه كان زنى قبل القذف أن الحد يزول عن القاذف ، وهو كذلك ، لتبين زوال شرط الوجوب والله أعلم .

قال : ومن قذف عبدا أو مشركا ، أو مسلما له دون العشر سنين أو مسلمة لها دون تسع سنين أدب ولم يحد .

ش : قد تقدم أن من شرط وجوب الحد إسلام المقذوف ، وحرية ، وكونه يجامع مثله ، أو بالغ على ما تقدم ، مع العقل ، والعفة عن الزنا ، والسلامة من وطء الشبهة على وجهه ، فمتى عدم واحد من هذه انتفى الوجوب ، وإذا يؤدب زجرا عن عرض المعصوم ، وكفأ له عن أذاه (وعن أحمد) لا يؤدب لقذف كافر ، والأول المذهب بلا ريب ، ولا عبرة بإيراد ابن حمدان في الكبرى المذهب الثاني ، جعل الأول قويا ، (وعن أحمد) في أم الولد إذا كان لها ولد يحد قاذفها ، وبه قطع الشيرازي ، وقيل : يحد العبد بقذف العبد . ولا عمل على ذلك .^(١)

(١) يعني أن ابن حمدان رجح أنه لا يؤدب لقذف كافر ، وجعل القول بتأديه قولا ضعيفا في المذهب ، وهو معنى تصغيره ، وقد ذكر المرادوي في الإنصاف ١٠ / ٢٠٢ أن قذف غير المحصن يجب به التعزير ، وهو المذهب ، قال : وقدمه في الرعايتين والفروع . وقوله : إذا كان لها ولد . يعني حيا موجودا من زوجها ، فإنه حر مسلم فيلحقه العار بقذفها ، وقد روى ابن أبي شيبة ٩ / ٤٩٧ عن إبراهيم النخعي والشعبي ، والحسن وغيرهم أن من قذف يهوديا أو نصرانيا فلا حد عليه ، لكن ذلك لا ينافي التعزير ، وروى أيضا ٩ / ٥٠٦ عن الحسن وابن سيرين والنخعي والشعبي وغيرهم : ليس على قاذف أم الولد حد . ثم روى عن ابن عمر وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز أنهم جلدوا من قذف أم الولد .

(تنبيه) لا يحد والد لقذف ولده . نص عليه في رواية ابن منصور وأبي طالب ، وهل يؤدب ؟ لفظه في رواية ابن منصور : لا يحد . فيحتمل أنه يؤدب ، ولفظه في رواية أبي طالب : ليس عليه شيء ، لا يؤخذ لابن من أبيه حد . فيحتمل أنه لا يؤدب ، وهو أظهر ،^(١) وهل حكم الأم حكم الأب ؟ فيه وجهان ، أصحهما - وهو الذي قطع به أبو محمد في الكافي ، وابن البنا - أن حكمها حكمه ، وحكم الجد والجددة ، وإن علوا حكم الأب ، قاله ابن البنا والله أعلم .

قال : ومن قذف من كان مشركا ، وقال : أردت أنه زني وهو مشرك . لم يلتفت إلى قوله ، وحد إذا طالب المقذوف . ش : نظراً إلى الحالة الراهنة ، وهو إذا مسلم ، فيدخل في الآية الكريمة ، ولو كان قال : زني وأنت مشرك . فهل يحد أو لا يحد ؟ على روايتين ، أصحهما وأنصهما الثاني ، وعليها إذا قال : أردت قذفي في الحال ، فأنكره ، فهل يحد . وهو اختيار القاضي ، أو لا يحد ، وهو اختيار أبي الخطاب ؟ فيه وجهان ، وأبو محمد يحكي الروايتين فيما إذا قال : زني في شركك . ولعل مدرك ذلك أنه وصل قوله بما يبطله ، ومدرك الأول أن الواو هل هي للحال أو عاطفة ؟ وقوله : إذا طالب المقذوف . زيادة إيضاح ، وإلا لا بد من شروط الوجوب في كل موضع والله أعلم .

قال : وكذلك من كان عبدا .

ش : أي إذا قذفه بعد أن أعتق وقال : أردت أنه زني وهو عبد .

(١) ذكر ذلك في المغني ٨ / ٢١٩ والكافي ٣ / ٢١٧ والفروع ٦ / ٨٣ والمطالب ٦ / ١٩٤ وغيرها .

لم يلتفت إلى قوله ، كالمسألة السابقة ، لأنهما متساويان
معنى ، فتساويا حكما والله أعلم .
قال : ويحد من قذف الملاعنة .

ش : لأن لعانها لم يثبت زناها ، فأحصانها باق .

٣١٥٣ - وعن ابن عباس - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قضى في
الملاعنة أن لا ترمى ، ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها
فعليه الحد . رواه أبو داود^(١) والله أعلم .

قال : وإذا قذفت المرأة لم يكن لولدها المطالبة إن كانت
الأم في حال الحياة .^(٢)

ش : لأن الحق لها ، فلا يطالب به غيرها ، ولا فرق بين أن
يتعذر الطلب منها لجنونها ونحو ذلك ، أو لا يتعذر ، لما فيه
من فوات التشفي المقصود قطعاً .

وقول الخرقى : إذا كانت الأم في حال الحياة . مفهومه أن
للولد المطالبة إذا ماتت الأم . وهذا بشرط أن تطالب الأم على
المذهب المنصوص . وعلى تخريج لا يشترط الطلب ، واعلم
أن هذا الذي ذكره الخرقى على سبيل المثال ، وإلا جامع
المسألة بأن الحي ليس لوارثه المطالبة بموجب قذفه في

(١) تقدم هذا الحديث في اللعان برقم ٢٧٨٦ وقد روى ابن أبي شيبة ٩ / ٥٦٠ عن الشعبي ومجاهد ،
وطاوس والنخعي ، وابن عمر وابن عباس وغيرهم قالوا : من قذف ابن الملاعنة أو قذف أمه ضرب ،
وفي لفظ جلد الحد ، وروى أيضا ١٠ / ١٦٤ عن عكرمة عن ابن عباس قال : فرق رسول الله ﷺ
بينهما يعني المتلاعنين ، وقضى أن لا بيت لها عليه ، ولا قوت ، من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق
ولا متوفى عنها ، وقضى أن لا يدعى لأب ، ولا ترمى هي ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها
فعليه الحد .

(٢) في المتن : قذفت امرأة . (وفي المغني و س م) : إذا كانت في الحياة .

حياته ، وله ذلك بعد مماته بشرطه ، ثم من يرثه هل هم جميع الورثة ، وهو ظاهر كلام أبي محمد ، وبه قطع القاضي في خلافه فيما أظن ، ونص عليه أحمد في رواية ابن منصور ، أو يختص به من سوى الزوجين ، وهو قول القاضي في موضع آخر ، أو تختص به العصابة ؟ على ثلاثة أقوال^(١) والله أعلم .

قال : وإذا قذفت أمه وهي ميتة ، مسلمة كانت أو كافرة ، حرة أو أمة ، حد القاذف إذا طالب الابن وكان حرا مسلما .

ش : دفعا للحقوق العار بالابن ، فإنه والحال هذه يلحقه العار ، بخلاف ما إذا كانت الأم في الحياة ، فإن معظم العار لاحق بها ، وقول الخرقى : وهي ميتة ، مسلمة كانت أو كافرة ، حرة أو أمة ، إذا طالب الابن ، وكان حرا مسلما . تنبيه على أن شرط الوجوب من الإحصان والمطالبة إنما يشترطان في الولد نظرا إلى أن القذف في الحقيقة كأنه له ، لا في الأم^(٢) .

(تنبيه) جعل أبو البركات ذكر الخرقى الأم هنا على سبيل المثال ، فقال : إن حد قذف الميت يثبت لجميع الورثة حتى الزوجين . نص عليه ، وقال في موضع : يختص به من سواهما ، وقيل تختص به العصابة ، وأبو محمد عدى ذلك

(١) ذكر هذه المسألة في الفروع ٩٣/ ٦ والمبدع ٩٧/ ٩ والإنصاف ٢٢٠/ ١٠ وشرح المنتهى ٣٥٦/ ٦ والمطالب ٢٠٧/ ٦ .

(٢) هذه المسألة الثانية والثمانون مما اختلف فيه الخرقى وأبو بكر ، قال أبو الحسين في الطبقات ١١٠/ ٢ : قال الخرقى : وإذا قذفت أمه وهي ميتة مسلمة كانت أو كافرة حد القاذف إذا طلب الابن ، وكان مسلماً حراً ، اختاره الوالد ، ووجهه أن هذا القذف حصل قدحاً في نسب حي ، فيجب أن يملك المطالبة به ، لما عليه من المعرة ، وقال أبو بكر في كتاب الخلاف : ليس له المطالبة ، قال : لأنه قذف لميتة ، فلم يملك الوارث المطالبة به ، كما لو كان المقذوف حياً ثم مات ، فإن وارثه لا يملك المطالبة به على أصلنا ، كذلك ههنا .

إلى الأمهات بطريق القياس ، معللاً بالقذف في النسب كالمسألة قبل ، وحكى فيمن يرث قذف الميت الأقوال الثلاثة في القذف الموروث ، والقاضي في الجامع الصغير قطع بأن الوارث هنا جميع الورثة ، وأبو محمد والشيرازي وابن البنا اقتصروا على الأم ، معللين بالقذف في النسب ، واقتصر على ذلك .^(١) ولا خلاف عنده أنه لو كان المقذوف جده أو أخاه ونحوهما من الأقارب عدا الأمهات أن الحد لا يجب ، لانتفاء القذف في النسب والأقوال التي ذكرها أبو البركات جارية عنده في القذف الموروث ، والمنصوص والله أعلم إنما هو فيه ، فإن القاضي في تعليقه جزم فيه بأنه لجميع الورثة ، معتمداً على قول أحمد في رواية ابن منصور في رجل قذف يهودية أو نصرانية ، ولها ولد مسلم ، أو زوج مسلم ، يقام عليه الحد . قال : فقد جعل للزوج حقاً فيه . اهـ وأبو محمد يوافق في هذه الصورة أنه لجميع الورثة على ظاهر كلامه والله أعلم .

قال : ومن قذف أم النبي - ﷺ - قتل ، مسلماً كان أو كافراً .

ش : لأن ذلك قذف في نسب النبي - ﷺ - وتعريض لسبه وتنقيصه ، وذلك موجب للقتل لما تقدم ، وقوله : قتل . ظاهره ولا يستتاب ، وهو إحدى الروايتين ، وهو المذهب ، وقد تقدم ذلك ، وكذلك الروايتان فيما إذا أسلم الكافر هل يسقط عنه

(١) جزم في شرح المنتهى ٣٥٦/٣ والمطالب ٦/٢٠٧ بأنه لجميع الورثة ، وذكر القولين في الإنصاف ٢٢١/١٠ والفروع ٩٤/٦ والمبدع ٩٧/٩ وذكر ابن المنذر في الإشراف ٧٧/٢ خلافاً في هذا الحد هل يورث أم لا .

القتل أم لا ، والخلاف في سقوط القتل ، أما توبته فيما بينه وبين الله تعالى فمقبولة بلا ريب والله أعلم .

قال : ومن قذف الجماعة بكلمة واحدة فحد واحد إذا طالبوه ، أو واحد منهم .

ش : هذا هو المشهور من الروايات ، نظرا إلى أن الحد إنما وجب بإدخال المعرفة على المقدوف بقذفه ، وبحد واحد يظهر كذب هذا القاذف في قوله ، ولأن الذين شهدوا على المغيرة رضي الله عنه تضمن قولهم قذف امرأة ، ولم يحدهم عمر رضي الله عنه إلا حداً واحداً ؛^(١) (وعن أحمد) : لكل واحد حد ، نظرا إلى أن كل واحد مقذوف ، والبراءة من المقدوف بحد كامل ، (والرواية الثالثة) إن طلبوا جملة فحد واحد وإلا فحدود ، لأنهم إذا اجتمعوا على طلبه وقع الحد للجميع ، بخلاف ما إذا تفرقوا ، فإن طلب أحدهم لا يكون طلبا من الآخر ، ولا مسقطا لحقه ، وعلى المذهب الحق واجب لهم على سبيل البدل ، فأيهم طالب به استوفى ، ولم يكن لغيره الطلب ، وإن أسقط أحدهم فلغيره طلبه واستيفائه ، لأن المعرفة عنه لم تزل .^(٢)

ومفهوم كلام الخرقى أنه إذا قذف الجماعة بكلمات أن لكل واحد حداً ، وهو المذهب المشهور من الروايتين ، لأن ظهور كذبه في أحد اللفظين لا يدل على كذبه في اللفظ

(١) تقدم برقم ٣١٤٧ ذكر هذه القصة ، وذكر ابن جرير أن تلك المرأة هي أم جميل ابنة الأقم ، إحدى بني عامر بن صعصعة ، وكانت غاشية للمغيرة ، ونفسي الأمراء والأشراف .

(٢) ذكر أكثر الفقهاء هذه الروايات الثلاث ، كما في المعنى ٢٣٣/ ٨ والكافي ٢٢٣/ ٣ والمقنع ٤٧٥/ ٣ والفروع ٩٦/ ٦ والمبدع ٩٨/ ٩ وغيرها .

الآخر ، وبهذا فارق ما إذا كان بكلمة واحدة ، ولأنها حقوق
لآدميين ، فلم تتداخل كالديون ، (والرواية الثانية) إن طلبوا
جملة فحد واحد ، لوقوع الحد إذا لهم كالأيمان ، وإلا
فحدود والله أعلم .

قال : ومن أتى حداً خارج الحرم ، ثم لجأ إلى الحرم لم
يباع ولم يشار حتى يخرج من الحرم ، فيقام عليه الحد .

ش : من حل دمه بقصاص أو ردة ، أو غير ذلك ، أو وجب
عليه حد لسرقة ، أو شرب خمر ونحوه ، ثم لجأ إلى الحرم ،
فإنه لا يقام عليه ذلك فيه ، ولكن لا يباع ، ولا يشارى ، ولا
يطعم ولا يسقى ، حتى يخرج من الحرم فيقام عليه ؛ هذا هو
المشهور من الروایتين عن الإمام أحمد ، والمختار لأصحابه ،
لقول الله تعالى ﴿ **ومن دخله كان آمناً** ﴾^(١) أي الحرم ، وهو
خبر بمعنى الأمر ، أي آمنوا من دخل الحرم ، أو خبر عما
استقر في حكم الشرع .

٣١٥٤ - ولقول النبي - ﷺ - « إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس ،
فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ، ولا
يعضد بها شجرة ، فإن أحد ترخص بقتال رسول الله - ﷺ -
فقولوا : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي ساعة
من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، فليبلغ
الشاهد الغائب » متفق عليه . وفي لفظ « وإنما أحلت لي
ساعة من نهار ، ثم عادت إلى حرمتها ، فلا يسفك فيها

(١) سورة آل عمران ، الآية ٩٧ .

دم»^(١) والحجة فيه من وجهين (أحدهما) أنه حرم سفك الدم بها وأطلق ، وتخصيص مكة بذلك يدل على أن الدم الحلال مراد ، وهو المراد ، إذ سفك الدم الحرام لا يختص بمكة ، مع أن اللفظ الآخر نكرة في سياق النفي ، فيعم كل دم .^(٢) (الثاني) قوله : وإنما حلت لي ساعة من نهار ، والذي أحل له سفك دم حلال ، منع منه الحرم وأحل له ، ثم عادت الحرمة ، وبهذا تتقيد إطلاقات قطع السارق ، وجلد الزاني ، ونحو ذلك ، وما وقع في الحديث من قوله : إن الحرم لا يعيد عاصيا ، ولا فارا بدم ولا فارا بخربة . هو من قول عمرو بن سعيد الأشدق ، يدفع به الحديث المتقدم ، وقوله هو المدفوع^(٣) (والرواية الثانية) يجوز استيفاء كل شيء ماعدا القتل ، لأن الحديث إنما صرح فيه بسفك الدم ، وغير النفس لا يقاس عليها ، لعظم النفس ، والمذهب الأول ، وعليه لا يبايع ولا يشارى ، ولا يطعم ولا يؤوى^(٤) ، ويقال له : اتق الله

(١) هو في صحيح البخاري ١٠٤ ، ١٨٣٢ ، ومسلم ٩ / ١٢٧ ، ومسند أحمد ٤ / ٣١ ، ٦ / ٣٨٥ من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي شريح الخزاعي به ، وأخرجه أكثر الأئمة .

(٢) ذكر الحافظ في الفتح ٤ / ٤٧ خلافا طويلا في المراد بسفك الدم هنا ، هل المراد منع القتل مطلقا ، أو القتال العام ، ونقل عن بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها ، وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم ، ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي اهـ .

(٣) أي هو المردود ، وذلك أن عمرو بن سعيد هذا هو ابن العاص ، بن سعيد بن العاص ، بن أمية ، المعروف بالأشدق ، قد كان والياً على المدينة ليزيد بن معاوية ، فأخذ يرسل الجيوش إلى مكة لقتال ابن الزبير ، لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية ، واعتصم بالحرم ، فروى أبو شريح هذا الحديث لعمرو ابن سعيد ، ليحذره من القتال في الحرم ، فرد عليه ، وقوله هو المدفوع ، فإن ابن الزبير لم يرتكب أمراً يجب قتاله عليه ، وقد عاقب الله عمرو بن سعيد هذا ، فقتله عبد الملك بن مروان صبراً ، لما خرج عليه في سنة ٦٩ كما فصل ذلك ابن جرير في تأريخه ٦ / ١٤٠ وغيره .

(٤) أي لا يؤوى في بيت . ووقع في بعض النسخ : ولا يودى . وفي بعضها ولا يروى .

واخرج ، ليؤخذ منك الحق الذي عليك ، ليكون ذلك وسيلة إلى استيفاء ما عليه ، إذ لا يجوز تركه بالكلية .

٣١٥٥ - وتبعنا لابن عباس - رضي الله عنهما - فإنه قال ذلك ، رواه عنه الأثرم ،^(١) إذا تقرر هذا فالخرفي - رحمه الله - إنما نص على الحد لأنه إذا منع في الحد ، فالقتل ، وقطع الطريق بطريق الأولى ، أو يقال : كلها حدود ، لأن الله تعالى حدها وشرعها .
(تنبيه) إذا استوفى منه في الحرم وقع الموقع مع الإساءة .
قال : وإن قتل أو أتى حدا في الحرم ، أقيم عليه الحد في الحرم .

ش : لأنه لما انتهك حرمة الحرم انتهكت حرمة ، وقد قال الله تعالى ﴿ ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه ، فإن قاتلوكم فاقتلوهم ﴾ . إلى قوله ﴿ الشهر الحرام بالشهر الحرام ، والحرمات قصاص ، فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾^(٢) .

٣١٥٦ - وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - من أحدث حدثا في الحرم أقيم عليه ما أحدث فيه من شيء ، رواه الأثرم .^(٣)

(١) رواه عبد الرزاق ١٧٣٦ عن ابن طاوس عن أبيه ، عن ابن عباس قال : من قتل أو سرق في الحل ثم دخل الحرم فإنه لا يجالس ، ولا يكلم ، ولا يؤوى ، ويناشد حتى يخرج فيقام عليه الخ ، وقد رواه ابن جرير في تفسير قوله تعالى ﴿ ومن دخله كان آثما ﴾ برقم ٧٤٥٩ - ٧٤٦٩ من طريق مجاهد عن ابن عباس ، وعطاء وعكرمة ، وسعيد بن جبيرة وعمرو بن دينار كلهم عن ابن عباس بمعناه ، وفي رواية عكرمة : من أحدث حدثا ثم استجار بالبيت فهو آمن ، وليس للمسلمين أن يعاقبوه على شيء إلى أن يخرج ، فإذا خرج أقاموا عليه الحد ، وقد رواه ابن أبي شيبة ١٠ / ١١٥ وابن جرير عن الشعبي والحسين وعطاء ومجاهد وغيرهم .

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٤ .

(٣) ورواه عبد الرزاق والبيهقي ٩ / ٢١٢ وابن حزم ١٢ / ٢٦٧ وابن أبي شيبة ١٠ / ١١٥ وابن جرير وغيرهم وهو بعض من الأثر قبله .

(تنبيه) التعريف في الحرم لمعهد ذهني ، وهو حرم
مكة ، أما حرم مدينة النبي - ﷺ - فلا يمنع من إقامة حد
ولا قصاص فيه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .